

مستقبل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا

(د.م. و. وينا هاتيف دلي)

dinahatif@yahoo.com

"متى ما ارادت الامة التركية ان تخطو نحو العلى فدائما ما سيكون جيشها... القائد البارز في مقدمة هذه المسيرة... في اوقات ستاتي فان ابناءها الابطال سيمشون في طليعة المثل السامية للامة التركية."¹ كمال اتاتورك

الملخص

تعد محاولة انقلاب ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦ الاحداث في حصيلة انقلابات المؤسسة العسكرية منذ قيام الدولة التركية الحديثة، و الذي حدث في مرحلة زمنية مختلفة عما سبق مع سيطرة الاسلاميين متمثلين بحزب العدالة و التنمية ، الامر الذي سيؤثر في المؤسسة العسكرية بشكل كبير و دورها في الحياة السياسية الذي كانت تمارسه في السابق سواء بشكل مباشر باستيلائها على السلطة ، او بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها فيها. اذ يمثل نقطة فاصلة في الحياة السياسية في تركيا لن تعود بعدها العلاقات المدنية العسكرية كما كانت ، فلن تعود العلاقة كما لو كانت مباراة صفرية نتیجتها لصالح المؤسسة العسكرية و هو ما نحاول بحث مستقبله هنا .

^(١) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

¹ Richard Lim .The Paradox of Turkish Civil Military Relations CESRAN Papers No: 01 | March 2011,the center for strategic research and analysis P.4,quoted in: William Hale, Turkish Politics and the Military, (London: Routledge, 1994), 87.

Summary: the future of the role of the military institution in the political life of turkey

Assistant professor ph.d dina Hatif Maki

The last coup which happened in Turkey on July 2016 represents a turning point in the history of modern Turkey and in the history of the military institution, the relationship between the military and the civil institutions has changed since then ,and the military institution is going through major changes which effect its future role that it used to play in the past and this is what we are trying to analyze here.

المقدمة

هذا ما اراد اتاتورك للجيش التركي ان يقوم به ، اي ان يقود الامة و يؤدي دوراً متميزاً فيها ، و هو ما قام به الجيش بالفعل سواء بشكل غير مباشر او مباشر و الاخير بتولي السلطة عن طريق الانقلاب ، و تعد محاولة انقلاب ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦ الاحداث في حصيلة انقلابات المؤسسة العسكرية منذ قيام الدولة التركية الحديثة ، و لربما يُعد الانقلاب الوحيد الذي فشل ، و الذي حدث في مرحلة زمنية مختلفة عما سبق مع سيطرة الاسلاميين متمثلين بحزب العدالة و التنمية ، الامر الذي سيؤثر في المؤسسة العسكرية بشكل كبير و دورها في الحياة السياسية الذي كانت تمارسه في السابق سواء بشكل مباشر باستيلائها على السلطة ، او بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها فيها .

شهدت العلاقات المدنية - العسكرية في تركيا تطوراً باتجاه تقوية السلطة المدنية مقابل تلك العسكرية التي ظلت منذ نشأة الدولة التركية الحديثة تمارس ادواراً أكثر مما ينبغي بها في دولة يفترض بها انها ترغب في اتباع النموذج الغربي و الذي يفترض خضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية ، اذ عملت المؤسسة العسكرية منذ البداية على ان يكون لها دور مؤثر بعدها الحامي للدولة و كرست هذا الدور في الدستور و القانون و اوجدت الاليات التي تمكنها من ممارسته ، لكن

مع مرور الزمن اخذ هذا الدور بالتراجع في ظل تطورات داخلية مكنت السلطة المدنية من تعزيز سلطتها و تجريد المؤسسة العسكرية بالتدرج من قدرتها على التدخل في الشؤون المدنية و محاولة جعلها تابع للسلطة المدنية و ليس قائد لها .

و تُعد محاولة انقلاب تموز/يوليو ٢٠١٦ نقطة فاصلة في الحياة السياسية في تركيا لن تعود بعدها العلاقات المدنية العسكرية كما كانت ، فلن تعود العلاقة كما لو كانت مباراة صفرية نتيجتها لصالح المؤسسة العسكرية و انما تحول الامر لتصبح لصالح السلطة المدنية و بالذات سلطة حزب العدالة و التنمية الذي هيمن على المناصب الرئيسية في الدولة سواء رئاسة الدولة او الحكومة او البرلمان و اخذ بالتخلص من كل من يعتقد انه يشكل تهديداً لسلطته بابعاده عن منصبه او اقالته و حتى اعتقاله بحجة مشاركته في الانقلاب او انتمائه الى منظمة اهابية - منظمة فتح الله غولن - او متعاون معها ، اذ مثل الانقلاب فرصة للتخلص من كل معارض لحكم اردوغان و قبلهم أو اولهم اضعاف سلطة المؤسسة العسكرية ، فضلاً عن محاولة السلطة المدنية تقوية دورها في الحياة السياسية و كانت المحاولة الانقلابية فرصة في اعطاء مشروعية للاستفتاء على التعديلات التي كان يرغب اردوغان من خلالها تحويل النظام السياسي من برلماني الى رئاسي و هو ما تحقق له بالفعل ، وتنطلق فرضيتنا من انه لا يمكن ان نقول ان الانقلاب كان السبب فيما اصاب النظام السياسي التركي ككل فالتغيرات التدريجية - و بذرائع مختلفة - منذ وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة في ٢٠٠٢ كانت قد اخذت مجراها ولكن مثل الانقلاب اخر ذريعة في سلسلة الذرائع و التي احدثت التغيير الاكبر في الحياة السياسية التركية و التي بالطبع ستؤثر في دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية مستقبلاً ، و هو ما سنعمل على تناوله في بحثنا هذا من خلال منهج تاريخي و اخر مقارنة .

المطلب الاول - دور المؤسسة العسكرية

مارست المؤسسة العسكرية في تركيا منذ نشأتها كدولة في العصر الحديث ترغب في اتباع النموذج الغربي في التحديث دوراً أكبر مما يفترض بها ، فالمعروف ان دور المؤسسة العسكرية في هذه الدول يقتصر على حماية الدولة من الاعداء الخارجيين و الاخطار الحيقة بها ، الا انها في بعض دول العالم الثالث ، و على غرارها تركيا ، اخذت تمارس ادواراً سياسية سواء باستيلاءها على السلطة او بتوجيهها لها و تحت ذرائع مختلفة تجتمع تحت عنوان حماية الدولة، لكنها في تركيا اخذت تحمي الدولة من الامة .

منذ منتصف القرن العشرين اخذ الجيش يمارس السلطة السياسية فعلياً، و رغم حصول الانتخابات و صعود حكومات مدنية و تراجعه الى الظل ، الا انه لم يتوان عن القيام بانقلاب و لاكثر من مرة - ١٩٦٠ ، و ١٩٧١ ، ١٩٨٠ - يقوم بها بتعطيل ما تم بناءه سياسياً و يعاقب المعارضين و يحظر نشاط الاحزاب السياسية ، اي انه يعطل الحياة السياسية باكملها ، لكنه في كل مرة لا يبقى متمسكاً بالسلطة الى الابد - و ان يظل مستعداً لان ينقلب عليها - اذ يعيدها الى السلطة المدنية^١ .

تحتاج الدول لان تمتلك جيش قوي يضمن سلامة اراضيها لكن بشرط ان يخضع لارادة السلطة السياسية ، و "السؤال الذي يطرح نفسه كيف نصنع جيش قوي بما فيه الكفاية ليعمل اي شيء يطلبه المدنيون منه و جيش خاضع بما فيه الكفاية ليفعل فقط ما يصرح به المدنيون له ان يفعله " ، و هو السؤال الذي يواجه كل الدول منذ القدم الى يومنا هذا كيف ان الدولة تمكن جيشها و تعطيه سلطة الاجبار او القهر من اجل الدفاع عنها و في نفس الوقت منعه من الانقلاب

¹ Koray Caliskan, Explaining the end of military tutelary regime and the July 15 coup attempt in Turkey, Journal of Cultural Economy, vol 10: no.1, ,january 2017 .p.97
http://dx.doi.org/10.1080/17530350.2016.1260628

على الدولة نفسها ، او بكلمات اخرى " كيف نحرس الحارس؟" ^١ و في الحقيقة هناك نماذج للعلاقة بين السلطة المدنية و العسكرية بعض يخضع فيها الجيش للمدنيين و اخرى تخضع فيها السلطة المدنية لتلك العسكرية، و هي كما يلي :

النماذج التي يخضع فيها الجيش للمدنيين ^٢ :

النموذج الارستقراطي التقليدي : و فيه السلطة المدنية و العسكرية تاتي من نفس الطبقة الارستقراطية ، لكن يصبح من الصعب تسييس العسكر بسبب من الاحترافية الكبيرة التي يتمتعون بها .

النموذج التوتاليتيري : ويكون الجيش هنا متناغم مع السلطة و تتم مكافئته بسبب من تناغمه هذا ، و يبقى على ولاءه للسلطة المدنية.

النموذج الديمقراطي الليبرالي : يتعد الجيش عن السياسة في هذا النموذج، اذ يخضع للسلطة المدنية و ينشغل بحرفيته و لا يمكن تسييسه.

و هناك انماط او انواع اخرى يظهر فيها دور الجيش السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و يعود هذا لضعف المؤسسات السياسية و النظام السياسي ككل و عدم قدرته على مواجهة المشاكل التي تواجهه و من ثم يظهر الجيش و يتدخل في الحكم او حتى يتولاه بنفسه و يمكن تقسيم من خلال المدة التي يتولاها و طريقة ادارة الامور او مدى تدخله الى انواع هي ^٣ :

انظمة الفيتو : و فيها هناك سلطة مدنية و لا يتولى الجيش السلطة لكنه يمتلك حق الاعتراض على عملية صنع القرار اي يبدو و كأنه يمتلك السلطة النهائية في الدولة

¹ Richard Lim, The Paradox of Turkish Civil Military Relations CESRAN Papers No: 01 | March 2011, the center for strategic research and analysis .p.7

² Begüm Burak, The Role of the Military in Turkish Politics: To Guard Whom and From What?, European Journal of Economic and Political Studies, ejeps-4(10)2011, P.155

³ Ibid , P.156

فكل ما لا يتفق مع ما يريد يمتلك ان يرفضه ، اي ان " السلطة المدنية تمارس الحكم في ظل الجيش".

نظام الحارس : و يتولى الجيش هنا السلطة و لكن لمدة مؤقتة ، اي انه يتدخل لاحداث تغيير معين - سلبي او ايجابي - فهو يتدخل لانه يعتقد ان السلطة المدنية لم تكن قادرة على القيادة الايجابية - من وجهة نظره - لذا كان من الضروري التدخل لتصحيح الامور .

الانظمة المهيمنة : في هذه النظم يتولى الجيش السلطة لمدة طويلة من الزمن ، اذ يرى الضباط في انفسهم قوة تحديتية و من ثم يسيطرون على كل شيء و يتم تقليص الحريات السياسية فلا تعود هناك احزاب سياسية او منظمات مجتمع مدني اذ يتم غلقها في معظم الاحيان .

المطلب الثاني-اسباب الدورالمتميز للجيش في الحياة السياسية التركية

اصبح من المسلمات ان دور الجيش التركي، وبالذات نخبته العسكرية ، في عملية التحديث و بناء الجمهورية التركية هو السبب وراء التدخل العسكري ، فمهمة الجيش حماية الدولة من الاعداء الخارجيين و الداخليين - اي لا يقتصر العدو على جهة معينة - تاتي من الدور التاريخي الذي مارسه منذ قيام تركيا الحديثة فضلا عما اعطاه اياه الدستور من حماية المباديء الكمالية¹ . اذ كان للجيش دور اساسي في اقامة الدولة و الحفاظ عليها ، فهو في الحقيقة وريث الدولة العثمانية في الحكم، و الاخيرة حسب قول احد الباحثين ان حكومتها كانت جيشا ، فالجيش و الحكومة كانا واحد . و الامر الآخر الذي ساعد الجيش على ان يتمتع بهذه الوضعية المميزة هو ان مصطفى كمال اتاتورك منحه هذه الوضعية من خلال

¹Carol Migdalovitz .Turkey's 2007 elections :crisis of identity and power ,CRS report for congress ,order code RL34039 congressional research service,july 2007,also see: Ibid ,P.144

اعطائه دوراً ريادياً في بناء تركيا الحديثة الامر الذي منحه المشروعية و وضع على عاتقه حماية الدولة الى يومنا هذا ، واصبح هذا الدور يمتد الى المجتمع وحتى في المجال المدني^١. اي تجاوز المهام المعتادة للجيش في حماية امن الدولة من الاعداء فهناك نوع من الوصائية التي يتمتع بها الجيش .

تاريخياً و اثناء الحكم العثماني كانت تحدث في الجيش عمليات عصيان مسلح و تمرد و غالباً ما كانت تودي بالسلطين انفسهم اي ان الخروج على السلطة كانت ممارسة موجودة. و كانت المؤسسة العسكرية من اولى المؤسسات التي شهدت حركات اصلاحية ، و نظراً لانعدام دور الطبقة البرجوازية في تركيا مقابل نظيرتها في الغرب تولى الجيش عملية التغيير فقد كان له دور في الثورات الدستورية لسنة ١٨٧٦ و ١٩٠٨. اثناء القرن التاسع عشر كان الجيش فاعل للتحديث او من حمل لواءه و في نفس الوقت خضع هو نفسه للتحديث . الغرض من تحديث الجيش جعله افضل تدريباً و اكثر انضباطاً و اكثر خضوعاً للسلطة المركزية و لكن عملية التحديث نفسها باعتمادها النمط الغربي جعلت من الجيش اكثر انفتاحاً على الافكار الغربية و جعلته يفكر في السلطات المعطاة للنخبة العسكرية ، رغم انه منذ بداية نشأته كان ولاءه الاول للسلطان ، الا انه في السنوات الاخيرة للسلطنة اصبح اكثر تسيساً و من هنا ساهم في التغيير^٢ .

وبعد ذلك تمكن الجيش من البقاء عبر التغيرات التي حصلت على تركيا، فهو المؤسسة الوحيدة التي تمكنت من البقاء في ظل الانتقال من السلطنة العثمانية الى الدولة التركية الحديثة . لا بل انه قاد عملية الانتقال - اذ لم تتمكن البيروقراطية

^١Philip H. Gordon, Omer Taspinar. Turkey on the brink, The Washington Quarterly, Volume 29, Number 3, Summer 2006, P.59, <http://muse.jhu.edu/journals/wq/summary/v029/29.3gordon.html>, also see: Richard Lim ,op,cit, P.4

^٢شوكت سعدون .تركيا بعد الحرب الباردة (ملء الفراغ) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ، بيروت ، العدد

٤٢، ٤١ ، شتاء ربيع، ٢٠١٤ ص ١٦٠ وكذلك : Begüm Burak,op,cit,p.147

المدينة او المؤسسات التعليمية و لا غيرها من المؤسسات من ذلك و من هنا فقد حاز على ثقة كبيرة من المجتمع ، و في ظل التاريخ الحديث لتركيا كان الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي يلجأ اليها المجتمع التركي من اجل حمايته من اعدائه^١.

ورغم سعي كمال اتاتورك لبناء دولة حديثة على النمط الغربي و التي يفترض ان يتم الفصل فيها بين العسكري و المدني الا ان اتاتورك سعى لتولي اشخاص من اصول عسكرية معظم المناصب السياسية نظراً لاعتقاده ان بإمكانهم الحفاظ على نجاح مشروعه. و تاتي ثقته بقدره الجيش على اداء هذا الدور كونه هو ابن المؤسسة العسكرية نفسها و مشاعره مرتبطة بها فضلاً عن ثقته بقدره المؤسسة على تحقيق هذا الدور كونها المؤسسة الاكثر تاهيلاً لتحقيق رؤيته في التحديث^٢.

اخذت مجموعة من النخبة العسكرية "المتنورة" على عاتقها بناء الدولة الحديثة في تركيا ، ارادت هذه النخبة ان تؤسس دولة حديثة وفق النمط الغربي ، لكنها في هذه العملية قامت بابعاد الجمهور بشكل عام عن القيام بها و اعطت المدنيين دوراً ثانوياً و اخذت على عاتقها الدور الاكبر و الاساس ، و من ثم فان الجمهورية التركية لم تقم من اجل حماية حريات المواطنين وفق النمط الغربي الذي يفترض انها تتبعه و انما كانت الدولة كياناً فوق الجميع كما لو انها كيان حقيقي، و ليس معنويًا ، له الاولوية^٣.

و بما ان المؤسسة العسكرية تعتقد بانها من بنى تركيا الحديثة فمن حقها ان تعارض و تقف بوجه كل من يخرق المبادئ الكمالية حتى وان وصل بالانتخاب اي تم اختياره من قبل الشعب ، فمن حقها ان تتدخل و توقفه لا بل من واجبها القيام بذلك^٤ . فهي بحكم طبيعتها من وجود تراتبية (هرمية) و انضباط و اطاعة الاوامر

¹ Begüm Burak op,cit, P.145

² Richard Lim ,op,cit, P.4

³ Begüm Burak.op,cit, P.144

⁴ Richard Lim,op,cit,p.5

لا يمكن ان نتوقع منها ان تتقبل الاجراءات الديمقراطية، لا بل ان النخبة العسكرية ترى في السياسيين بانهم "مجرد باحثين عن المصالح" وجهلة، اي لا تهمهم سوى مصالحهم . و في الجانب الآخر كانت هناك ثقة من الشارع بالمؤسسة العسكرية فدايما ما كانت في المركز الاول مقارنة بالمؤسسات الاخرى في الدولة ، فضلا عن ان ميراث اتاتورك كان قد اعطى الجيش ميزة اضافية اخرى جعلته اكثر قوة في مواجهة الاعداء "الداخليين" في الدولة^١.

ارادت تركيا الحديثة تبني نموذج المشروع الغربي ، لكن الاخير يتضمن ضمن جنباته وجود حياة سياسية ديمقراطية و هو مما لا يتماشى مع سياسة الجيش او المؤسسة العسكرية ككل في حماية الدولة من اعدائها الداخليين. وكانت المؤسسة العسكرية تمتلك الحق في تحديد من هو العدو الداخلي ، و هو كل من يقف بوجه مشروع الدولة التركية العلمانية على اختلاف المراحل الزمنية ، فبعد قيام الجمهورية استخدم الجيش من قبل حزب الشعب الجمهوري كاداة لحماية النظام من حملة الافكار و القوى الرجعية في الدولة (كذا)، فقد كانت هناك قوى داخلية معارضة لعملية التحديث وجدت نفسها وجها لوجه امام الجيش عدها بمثابة قوى رجعية^٢.

و في الخطاب العسكري غالباً ما كان العدو الداخلي يتمثل في الجانب السياسي في الاسلام السياسي ، اما في الجانب الاثني فيتضح في القومية الكردية وبعد ذلك في حزب العمال الكردستاني . اذ غالباً ما شكل الوجود الثقافي للاكراد مشكلة و عدو داخلي لا بد من التعامل معه و استخدمت المواجهة العسكرية معهم من اجل ذلك . وبعد انتهاء الحرب الباردة - و انتهاء الخطر الشيوعي -

¹Senem Aydin-Düzgüt, Yaprak Gürsoy. International Influences on the Turkish Transition to Democracy in 1983, Center on Democracy, Development, and The Rule of Law ,Freeman Spogli Institute for International Studies, Stanford University, October, 2007, P.8, <http://cddrl.stanford.edu/>, and Begüm Burak,op,cit, P.144,145 .

² Begüm Burak,op,cit, pp.145,149

عدت وثيقة لشرطة الامن الوطني القومية الكردية كمصدر للتهديد ، و بعد انقلاب ٢٨ شباط ١٩٩٧ ايضاً أصبح الاسلام السياسي المصدر الاساسي للتهديد^١. يضاف الى ما سبق بعض الجماعات الاثنية و الجماعات الدينية و التيارات السياسية التي لم ترتبط ابدأ بالعنف او مؤسساته مثل البطريركية الارثوذكسية اليونانية في اسطنبول عدت مصدر للتهديد الداخلي و وضعت تحت المراقبة و الضغط الدائمين . و ساعد هذا الامر - تحديد العدو و طريقة مواجهته - في زيادة تسييس الجيش و تسهيل تدخله في الحياة السياسية^٢، بعده وصياً عليها . في تلك المرحلة حاول الجيش مؤسسة سلطته و في نفس الوقت كان هناك مشروع مارشال و الذي كانت تركيا احد المستفيدين من عوائده والذي له متطلباته ايضا، و بما انه في تلك المرحلة من الصعوبة بمكان اعادة صياغة العلاقة بين المدني و العسكري ، كان لابد من ايجاد حل و تمثل الحل بالديمقراطية لكن الاخيرة لم تستطع ان تنهي دور العسكر و هنا كان اللجوء الى الديمقراطية الوصائية و فيها يوجد نظام حزبي تنافسي لكن هذا النظام توجد له حدود و شروط ذلك ان العسكر يزيحون كل ما لا يرغبون به و وجودهم نفسه يؤثر في التنافس الانتخابي و تبقى الكلمة الاخيرة لهم^٣.

المطلب الثالث - الامتيازات التي منحت للمؤسسة العسكرية واعطتها دوراً متميزاً صحيح ان العامل التاريخي ساهم في اعطاء الجيش دوراً متميزاً في الحياة السياسية لكن العوامل الدستورية و القانونية و المؤسساتية و الاليات المتبعة لها اثر اكبر في تكريس هذا الدور و تفعيله ، اذ تمارس المؤسسة العسكرية التركية دوراً مهماً في الحياة السياسية و يتأتى هذا من المكانة التي كان قد اعطاها اياها الدستور

¹Meliha Benli Altunışık .TURKEY'S SECURITY CULTURE AND POLICY TOWARDS IRAQ, PERCEPTIONS • Spring 2007, P.72

² Begüm Burak op,cit, pp.159,160,161

³Koray Caliskan,op,cit, p.100 .

التركي كما اسلفنا فهي "الحارس و الحامي للدولة و المجتمع" ^١، و ظلت الانقلابات مدة طويلة من الزمن" بمثابة سمة للحياة السياسية في تركيا"، " و يمثل التهديد بانقلاب عسكري كما لو كان نظام الموازنة و المراقبة في النظم الديمقراطية، اي كما لو كان الفيتو الذي يمتلكه الرئيس الامريكي من اجل الحد من و موازنة سلطة الكونغرس...". يمتلكه الجيش للاعتراض على الامور التي لا يرغب بها فهو يمثل السلطة الاصلية في البلد. و مع حدوث الانقلابات في تركيا و استلام العسكريين للسلطة الا انه بعد ذلك يتم ارجاعها للمدنيين لكن يظل للعسكريين سلطة كبيرة على الحياة السياسية، ووعلى حد قول ريتشارد ليم "تم ماسسة سيطرتهم على الحياة المدنية"^٢.

و من الاليات القانونية التي يبرر بها الجيش تدخله ما تم النص عليه في قانون الخدمة الداخلي للقوات المسلحة التركية، وفي هذا القانون الذي وضع سنة ١٩٣٥ تحت عنوان "واجبات الجنرال" انه من "واجبات القوات المسلحة التركية هو الدفاع عن الوطن و الشعب التركي كما هما معرفان في الدستور ضد الاعداء الخارجيين و الداخليين"، فضلاً عن المادة ٨٥ من نفس القانون التي نصت على ان "القوات المسلحة التركية سوف تدافع عن البلد باستخدام القوة اذا ما تطلب الامر ذلك" ^٣، و قد تم التاكيد اكثر من مرة على هذا الدور خلال مراحل السيطرة العسكرية المباشرة في ١٩٦٠-١٩٦١، ١٩٧١-١٩٧٣، ١٩٨٠-١٩٨٣، ذلك ان الجيش يفسر او يطبق وصائته بصيغ سياسية و ايدولوجية و ليست عسكرية فحسب و يضمن ذلك وصائته على حماية الكمالية التي اقيمت

^١ رنا عبد العزيز الخماش . النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية ٢٠٠٢ - ٢٠١٤، المستقبل

العربي، بيروت، العدد ٤٤٩، تموز /يوليو ٢٠١٦، ص ٧٤

^٢Richard Lim,op,cit,pp.7,5.

^٣ Begüm Burak,op,cit, P.158

في ظلها تركيا الحديثة ، و مع هذا و بعد كل انقلاب يعود الجيش و يسلم السلطة للمدنيين لكنه يبقى على امتيازاته و حقه في التدخل و اعادة الامور الى نصابها كما يعتقد عند الحاجة^١.

لجأت المؤسسة العسكرية الى اعطاء نفسها مجموعة من الامتيازات تبرر أو حتى تجعل من تدخلها في الحياة السياسية امراً طبيعياً انطلاقاً من الوظيفة الوصائية او الحمائية التي تتمتع بها و عن طريق علاقة و ارتباط العسكريين بالسلطة التنفيذية العليا ، و التنسيق في قطاع الدفاع ، والمشاركة الفعلية للعسكر في الحكومة ، و أخذ دور التشريع في الامور الدفاعية ، ممارسة دور الموظفين الكبار في الخدمة المدنية ، دور العسكر في المخابرات ، دورهم في الشرطة ، و في الترتيبات العسكرية ، و في شركات الدولة ، و في النظام القضائي^٢ ، فقد منحها دستور ١٩٦١ القدرة على التدخل في الحياة السياسية من خلال ايجاد دور لها في مؤسسات الدولة يفترض انها الحامي لها و ليس المسير او المسيطر عليها مثل المجلس الاعلى للقضاء ، مجلس التعليم العالي الذي يوجد فيه مستشار عسكري ، كما له عضو في المجلس الاعلى للاذاعة و التلفزيون فضلا عن مجلس الامن القومي الذي كان يعد حكومة موازية او حكومة الظل^٣.

و يتشكل مجلس الامن القومي وفقاً لدستور ١٩٦١ في المادة ١١١- بعد انقلاب ١٩٦٠ على عدنان مندريس - من "رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء و وزير الدفاع و وزير الداخلية و رئيس هيئة الاركان العامة و قيادات القوات البرية

^١ رئاسة وزراء الجمهورية التركية .مستشارية النظام العام و الامن .مجموعة عمل سياسات التحول الديمقراطي .الثورة الصامتة .حصار التغيير و التحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢ .٢٠١٢ ، ترجمة طارق عبد الجليل واحمد سامي العايدي ، تركيا ٢٠١٣ ، ط٢ ، ص ٢٦ .

^٢Koray Caliskan,op,cit ,p.101

^٣رنا عبد العزيز الحماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤

و البحرية و الجوية ، و القائد العام للجندرمة (الدرك) و يترأسه رئيس الجمهورية ، يجتمع هذا المجلس مرة كل شهر ، و تنبثق عنه امانة عامة من ٦٠٠ موظف برئاسة الامين العام الذي يكون برتبة جنرال يعينه رئيس هيئة الاركان العامة، ومساعدين للامين العام فضلاً عن مستشارين رئيسيين ومستشارين عاديين ثم مديري الدوائر واخير خبراء في مختلف الاختصاصات . ويتمتع بصلاحيات متنوعة تنفيذية ورقابية - اي انه يجمع السلطتين التنفيذية و التشريعية، وله سلطة على جميع الدوائر الرسمية و له الحق بجمع المعلومات منها وفقاً لسلطته عليها لتنفيذ المصالح العليا للدولة - التي يراها هو، وتكون صلاحياته ممتدة لهيئة الاركان التي تخضع له وتتبعه ولا تتبع وزارة الدفاع، وله الحق في الاعتراض على عمل مجلس الوزراء حتى بدون مبررات - فهو يمثل السلطة العليا في البلد رغم كونه هيئة استشارية بالاصل ، لكن لم تتخذ الحكومة قراراً يتناقض مع قراراته ^١.

و قد تمت زيادة سلطات مجلس الامن القومي كي يهيمن على الحياة السياسية بشكل اكبر سواء بعد انقلابي ١٩٧١ او ١٩٨٠، فبعد ١٩٧٣ تم توسيع السلطات القضائية للجيش مقابل السلطة القضائية المدنية، فضلاً عن جعل مصاريف المؤسسة العسكرية اكثر سرية وغير قابلة للمحاسبة، اما جانب الحقوق والحريات فتم التقليل منها لصالح الدولة ، و اهم شيء تم اعطاء مجلس الامن القومي صلاحية اعطاء التوصية للحكومة ^٢ ، كما اعطى قانون سنة ١٩٨٣ مجلس الامن القومي السلطة "لتحديد الاجراءات الضرورية لحماية النظام الدستوري

^١ معمر خولي . الاصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، تموز /يوليو

٢٠١١، ص٢٤، ص٢٥

^٢ Begüm Burak,op,cit, P.151

المؤدي للسيادة و الامن القومي و جامعاً الامة التركية حول القيم والمثل الوطنية من خلال التوحد حول الافكار الكمالية ومبادئ اتاتورك واصلاحاته ^١.

و كالمعتاد بعد كل انقلاب تحدث تغييرات فصدرت بعد ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ مجموعة من القوانين زادت من سلطات القوات المسلحة السياسية و الادارية ، "منها القانون العام لمركز ادارة الازمات لرئيس الوزراء، و قد تم وضعه رغبة من واضعيه ازالة العقوبات الموضوعية لمجلس تقدير الازمات لسنة ١٩٧٦ . فقد وضع التعريف القانوني و الدستوري للازمة بطريقة غامضة بحيث يمكن من خلاله رؤية الحركات الاجتماعية التي لا تتماشى معهم كعناصر لعدم الاستقرار ^٢.

فهذا القانون اصبح اداة قانونية بيد الجيش يتدخل من خلالها بالسياسة بدون ان يضطر الى ان يحكم ، فهو صاحب الحق في ان يقرر ان كانت هناك ازمة ام لا و يختار طريقة المواجهة لهذه الازمة و لا يمتلك البرلمان التدخل كسلطة تشريعية هنا وقت الازمة ^٣ ، اي انه صاحب اليد العليا - كما لو كان السلطة التشريعية و التنفيذية الفعلية - في تحديد اجراءات حماية الدولة و الدستور فضلاً عن انه مصون و غير محاسب .

و يضاف لما سبق مجموعة من الامتيازات التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية في الامور التي تتعلق به مثل السيطرة الفعلية للعسكريين على القوات المسلحة ، و جعل امر تنسيق شؤون الدفاع بيدهم ، و تولي العسكريين السلطة التنفيذية في شؤون الدفاع ، و الاستقلالية المالية للمؤسسة العسكرية ، استقلالية الترقيات العسكرية ^٤. و طبعاً هناك استقلالية رئاسة الاركان ، و لم تمتلك وزارة الدفاع سيطرة على المؤسسة العسكرية، وكانت رئاسة الاركان ذات دور بارز في المؤسسة العسكرية

¹ Richard Lim,op,cit,p.5

²Begüm Burak,op,cit, P.153,154.

³ Ibid , P.154

⁴ Koray Caliskan,op,cit, p.101

، و قد مرت بمراحل من حيث تبعيتها و من ثم استقلاليتها، المرحلة الاولى منذ ١٩٢٤ و فيها رئيس الاركان يتبع وزير الدفاع ، اما المرحلة الثانية و وفق دستور ١٩٦١ اصبحت رئاسة الاركان تابعة لرئاسة الوزراء ، و يعين رئيس الاركان من قبل الرئيس و يكون عادة من القوات البرية و طبعا تتم تسميته من قبل مجلس الوزراء^١.

و يمكن اختصار استقلالية المؤسسة العسكرية في المجالات التالية^٢:
في المجال السياسي استطاع الجيش من خلال انشاء مجلس الامن القومي ان يجعل من التدخل العسكري في الشؤون السياسية امراً معتاداً ، و كان الامين العام لمجلس الامن القومي من العسكريين ، و ان كان يبدو انه ياخذ صفة استشارية الا ان دوره الحقيقي اكبر من ذلك و تحول بعد ذلك لان يشكل قوة موازية للحكومة و قراراته تشكل مصير البلد ، اذ بإمكانه ان يعترض على قرارات الحكومة ، و تدخل في التعليم و حتى في المناهج الدراسية ، و في بث البرامج في التلفزيون العام ، و "تقديم النصائح للائتلافات في الانتخابات المحلية وصولاً الى اجبار الحكومات على ان تحل نفسها".

و في المجال الاقتصادي ، لم يتمكن المدنيون من جعل مالية المؤسسة العسكرية تخضع لهم ، فلا يتدخلون في وضع الميزانية العسكرية و لا انفاقها و لا محاسبتهم عليها. اي لا يمتلك البرلمان حق المراقبة او الحاسبة.

و في المجال البيروقراطي ، اتضح الاستقلالية البيروقراطية للجيش في استقلالية ترقيةهم و تعييناتهم و كذلك تعليم و اصلاح الجيش له استقلالته .

المطلب الرابع - تاريخ تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية

¹ Begüm Burak,op,cit, P.158

²Ozan O. Varol .*The Democratic Coup d'E'tat ,Harvard International Law Journal* , Volume 53, Number 2, Summer 2012 P.326,327,and Koray Caliskan,op,cit,p.101

عملت المؤسسة العسكرية منذ بداية نشأة الدولة على ان يكون لها دور اساس في توجيه شؤون الدولة و من ثم بنت علاقتها بالسلطة المدنية على هذا الاساس، و عليه كانت تتدخل في شؤون السلطة المدنية بشكل مباشر او غير مباشر، المباشر يتمثل بقيامها بانقلاب عسكري و استلامها السلطة اما غير المباشر فقد تحدثنا عنه من خلال مجلس الامن القومي ، و حتى الانقلابات بعض منها كان يستخدم فيه مظاهر القوة العسكرية ، في حين يتم الاكتفاء بتوجيه اذار الى السلطة المدنية لاجبار الحكومة على الاستقالة او تغيير سلوكها في افضل الحالات وستناولها كما يلي :

في البداية حكم حزب الشعب الجمهوري و الذي كان موالياً للمؤسسة العسكرية بشكل كبير لقد تم تاسيس الدولة التركية الحديثة على يد العسكريين الذين تركوا مراكزهم العسكرية و تولوا مراكز مدنية لكنهم لم يتخلوا عن طبيعتهم العسكرية ، فقد حكم حزب الشعب الجمهوري حتى سنة ١٩٤٦ بدون معارضة حقيقية ، اذ عمل هذا الحزب على تجميع كل الاطراف فيه من اليسار و اليمين و الاسلاميين و القوميين و من ملاك الاراضي في الاماكن النائية الى الاثرياء الجدد في المدن ، و " عندما كانت هناك الحاجة لقرار كانت الدولة و الحزب و الجيش شيء واحد فقد كان الاوصياء يحكمون بشكل مباشر"^١.

حصل تغير في الحكم سنة ١٩٥٠ بوصول الحزب الديمقراطي للسلطة و الذي اختلف كثيراً عن سابقه من حيث قواعده و الناس المؤيدة له ، و هذا الحزب الجديد كان من ذوي الميول الليبرالية^٢. في ظل هذا الحزب اخذ الجيش يفقد الدور الذي كان له في ظل حزب الشعب الجمهوري ، ويمكن ايضا ان نعد الانضمام الى

¹Metin Gurcan and Megan Gisclon, WHAT IS THE TURKISH MILITARY'S STRATEGIC IDENTITY AFTER JULY 15?, Istanbul Policy Center Sabanci University-Stiftung Mercator Initiative September 2016 Ibid ,p.100

² Ozan O. Varol ,op,cit ,p.323,and Begüm Burak,op,cit, P.149,

الناتو سنة ١٩٥٢ احد اسباب تدمير الجيش و من ثم انقلابه سنة ١٩٦٠ و ذلك في ٢٧ مايو/ايار، و قد سبق ذلك التاريخ محاولات من الجيش للتدخل في الحياة السياسية و آخرها الانقلاب الذي تم تبريره ان حكومة الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس فقدت شرعيتها و استلم الجيش السلطة ، و كان هناك اختلاف داخل الجيش نفسه حول طريقة ادارة الدولة ، اذ ارادت القيادات العليا تسليم السلطة للمدنيين في حين ارادت القيادات الوسطى و الدنيا بقاء الجيش في السلطة من اجل تحقيق ما تعتقد بانه اصلاح ضروري ، و طبعا رجحت كفة الاخيرين و تم تعيين وزارة تحت اسم لجنة الوحدة الوطنية و لكن برئاسة احد القيادات العليا في الجيش ، و مارست هذه الوزارة السلطتين التشريعية و التنفيذية في آن واحد^١ .

و في ظل الانقلاب اخذ الجيش يتدخل في كل شيء حتى التعليم ، فقد سرح ١٤٧ استاذ جامعي انذاك و هو عدد كبير^٢ ، و الظاهر ان هذه الممارسة اصبحت جزء من الحياة السياسية في تركيا ، فكل من بيده السلطة يتخلص من معارضيه بكل الوسائل و يخرجهم من اجهزة و مؤسسات الدولة على انواعها، آخرهم بعد محاولة الانقلاب الفاشلة ٢٠١٦ و قيام اردوغان بتسريح معارضيه من اجهزة الدولة المختلفة .

كان هناك في داخل الجيش صراعات ما بين القيادات العليا و الدنيا ، و تم انشاء - من قبل القيادات العليا - مؤسسة اطلق عليها "اتحاد القوات المسلحة" لمنع الضباط الصغار من القيام بمحاولات قد تهدد المؤسسة العسكرية ككل، و حصل هذا الامر في الستينيات . واستمر الجيش بالسيطرة على الحياة السياسية الى سنة ١٩٦٥ ، ثم تولى المدنيون الحكم ، لكن الجيش عاد للسيطرة بانقلاب سنة ١٩٧١ من خلال تقديمه انذار نهائي الى الرئيس مطالباً اياه بتشكيل حكومة

¹ Begüm Burak,op,cit, P.150

² Ibid , P.151

جديدة - بعد اجبار حكومة ديميريل على الاستقالة - وطلب ان تكون الحكومة الجديدة قوية وقادرة على مواجهة التحديات التي تواجه الدولة والا سيتدخل هو، ومن ثم اعلنت الاحكام العرفية وعاد الجيش لممارسة دور اكبر مما يفترض منه .

اما تدخل الجيش سنة ١٩٨٠ فاسباب عدة منها تدهور الوضع الاقتصادي ، العنف المدني، وتهديد المبادئ العلمانية التي تقوم عليها الدولة - طبعاً من وجهة نظره - وهنا تدخل الجيش اذ تم تهيئة الامر من قبل القيادات العليا فيه، ولقي التدخل قبولاً من العامة خوفاً على مستقبل حياتهم بشكل عام، وهنا عمل الجيش على حل البرلمان وحل الاحزاب السياسية واتحادات التجارة . واخذ باحداث تغييرات للمدة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ و ان ابقى على البرنامج الاقتصادي لديميريل ، و عسكر الجيش اجهزة الدولة ومنح مجلس الامن القومي السلطة التشريعية ، وكذلك التدخل في التعليم من خلال مراقبة الجامعات و بقية المؤسسات التعليمية من خلال انشاء سلطة التعليم العليا^١ ، و بعد ذلك عادت السلطة للمدنيين .

مع وصول حزب الرفاه الاسلامي في تسعينيات القرن الماضي بزعامه نجم الدين اربكان الى السلطة ، عاد التوازن بين الجيش و الحكم المدني ليختل مرة اخرى ، ذلك ان نجم الدين اربكان استهدف كل من الوصائية العسكرية فضلاً عن النمط الغربي العلماني الذي تقوم عليه تركيا ، و هنا اجبر الجيش الحكومة على الاستقالة و يعد هذا التدخل في تاريخ المؤسسة العسكرية آخر تدخل ناجح في احداث تغيير في الحياة السياسية للبلد^٢ . فقد تدخل الجيش سنة ١٩٩٧ لازالة رئيس الوزراء الاسلامي انطلاقاً من ايمانه بانه حامي القيم العلمانية في تركيا و بدأ

¹Senem Aydin-Düzgit,Yaprak Gürsoy,op,cit,pP.8,9,10,and Begüm Burak,Ibid , Pp.151,152

²Philip Gordon and Omer Taspınar,op,cit, P.60 ,Also see:KorayCaliskan,op,cit,p.98

يحد من السيطرة المدنية او بالاحرى يقلل من فعاليتها وفي نفس الوقت يعطي استمرارية لمشروعية تدخل الجيش في الحياة السياسية^١. فقد كانت هناك حكومة منتخبة برئاسة نجم الدين اربكان اجبرها الجيش على الاستقالة نظراً لكون اربكان اسلامي، فلم يقبل به الجيش موجوداً على رأس السلطة، وبررت ان ذلك يهدد هوية الدولة العلمانية بشكل كبير الامر الذي سبب الكثير من التصرفات والمعاملات السيئة مع الاسلاميين، وقد شارك الاعلام في اثاره الرأي العام ضد الاسلاميين باعتبارهم خطر يهدد امن الدولة، وتمت محاربة و ازالة العناصر ذات التوجه الاسلامي من المجال العام ، و وصل الامر الى الجيش نفسه اذ عدّ التهديد الاسلامي مساوي لتهديد الارهاب و من ثم تم تشكيل لجنة داخل الجيش اطلق عليها "الجماعة العربية العاملة" بهدف مواجهة المتدينين. وتم تبرير عمل هذه الجماعة - الجماعة العربية العاملة - من خلال توجيهات او ملخصات قدمت الى الهيئة القضائية والاعلام تم الاشارة فيها الى دور الجيش الحامي الوحيد للجمهورية وبالتالي فمن حقه التدخل في السياسة، ومن هنا فان الاعلام، و مؤسسات المجتمع المدني قاموا بزيادة هجومهم على حكومة اربكان، من اجل اضعافها بشكل عام. ولم تتمكن حكومة اربكان من الوقوف بوجه هذه الضغوط و اضطرت الى الاستقالة، الامر الذي يؤكد قوة الجيش في الدولة التركية بعده العنصر الوحيد الذي يمتلك القدرة على حماية النظام القائم او ازاحته وان كان اعضاؤه منتخين بشكل ديمقراطي^٢. فالجيش لم يسمح لاربكان بتحويل رؤيته في مجتمع اسلامي الى واقع لذلك اطاح به و حظر الحزب وقياداته ومنعهم من المشاركة في الحياة السياسية، وفي نفس الوقت قام وزير الداخلية باجراءات عقابية لموظفي الدولة ذوي

¹ Michael R. Kenwick. Why the Turkish military still attempts coups , in: turkey 's coup attempt, August 2, 2016 ,project on middle east political science , institute for middle east studies , George Washington University, p.7 www.pompes.org

² Begüm Burak, op,cit, pp.154,155.

النشاطات الاسلامية ووضع المدارس القرآنية تحت التمحيص، اي أنهم لم يترددوا في الانقراض على الاسلاميين عندما وجدوا فيهم تهديداً لمبادئ الكمالية و لما يهدد سلطتهم و سيطرتهم في الدولة^١ واطلق على هذا الانقلاب "انقلاب ما بعد حدائي"^٢.

اما التدخل الاخر فقد حدث اثناء الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٧ مع ترشيح عبد الله غول من حزب العدالة و التنمية للرئاسة^٣، اذ حدث تخوف من ان يكون الرئيس التركي اسلامي من حزب العدالة والتنمية ، و امكانية تجاوز التوجه العلماني الكمالي للدولة لان الرئيس سيكون اسلامي ورئيس الحكومة اسلامي و البرلمان اسلامي ما يعني اضعاف الطابع الاسلامي على مؤسسات الدولة باكملها ومن ثم يهدد الدولة ككل و استمرارها على نهجها العلماني^٤.

وقد ابدت الجماعات العلمانية بالاشتراك مع الجيش مخاوفهم من توجه حزب العدالة و التنمية للسيطرة على مختلف مؤسسات الدولة وضرورة حاجته اي الحزب للحصول على الاجماع للموافقة على ترشيح رئيس من قبله وليس الاكتفاء باصوات البرلمان ، و هنا فقد اشار رئيس هيئة الاركان في نيسان/ابريل ٢٠٠٧ الى ان "القوات العسكرية ترغب بان يكون الرئيس القادم شخصاً يلزم نفسه بالقيم الاساسية للجمهورية وبضمنها العلمانية ليس فقط بالكلمات و انما بالفعل"، و اضاف الموقع الالكتروني الرسمي لرئاسة الاركان " انه لا يجب نسيان ان القوات

¹Richard Lim,op,cit .p.6,also see: Seyyed Vali Reza Nasr.The Rise of "Muslim Democracy",Journal of Democracy, Volume 16, Number 2, April 2005,P.22 <http://muse.jhu.edu/journals/jod/summary/v016/16.2nasr.html>

^٢ رنا عبد العزيز الحماش ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣

³The Independent Commission on Turkey.Turkey in EuropeThe Imperative for Change, Third Report of the Independent Commission on Turkey,March 2014 و P.11,12

⁴ Peri Uran. Turkey's Hasty Constitutional Amendment Devoid of Rational Basis: From a Political Crisis to a Governmental System Change , Journal of Politics and Law,March 2010,vol,3no.1 p.3 www.ccsenet.org/jpl

المسلحة التركية هي جزء من هذا النقاش و انهما مدافع مخلص عن العلمانية ... و ستظهر القوات المسلحة التركية وضعها و مواقفها عندما يكون الامر ضرورياً . و لا يجب ان يشك احد بذلك . " و قد عدّ هذا التصريح بمثابة انذار الكتروني ^١ . و يأتي هذا التحرك بتوجيه الانذار انطلاقاً من اعتبار الجيش نفسه حامياً للدستور و للمبادئ الكمالية و للعلمانية ، و بما انه كانت هناك انتخابات رئاسية و الرئيس يُعد ممثل او رمز لهذه المبادئ فلا بد من الحفاظ عليها . في السابق غالباً ما كان الرئيس ينتخب من بين الجنرالات المتقاعدين الى وقت توركوت اوزال ١٩٨٩-١٩٩٣ ، لهذا عندما اعلن حزب العدالة و التنمية مرشحه عبد الله غول الاسلامي - و زوجته المحجبة - واللذين أي الرئيس و زوجته يفترض بهما ان يمثلتا المبادئ العلمانية - اثار الامر العلمانيين و قبلهم الجيش لذا قام بتوجيه الانذار ^٢ .

اظهر الانذار الالكتروني ان الجيش لن يتردد عن التدخل في الحياة السياسية بغض النظر عن مطالب الاتحاد الاوربي التي يفترض به الالتزام بها - باعتبار تركيا مرشح محتمل للانضمام اليه - و ذلك عندما تتهدد المبادئ العلمانية التي تقوم عليها الدولة، و"هنا تدخل الجيش لحماية الدولة من الامة"، ذلك انه اعتقد الخطر في غول وزوجته ومن وراءهما على علمانية الدولة . ولكن حزب العدالة و التنمية لم يرض بالتهديد و وقف بوجه الجيش، وكما كان تهديد الجيش شديد اللهجة كان رد حكومة حزب العدالة والتنمية كذلك ^٣ ، اذ رد متحدث الحكومة بالاتي: "انه ليس من المعقول في دولة يحكمها القانون، فان مؤسسة مثل الجيش تابعة لسلطة رئيس الوزراء سوف تتحدث بالصد من الحكومة، فالجيش هو مؤسسة خاضعة لقيادة حكومة مدنية، وواجباتها ومسؤولياتها معرفة في الدستور . ووفقاً لدستورنا فان رئيس

¹Cengiz Aktar . Avoidance of a Political Crisis in Turkey , Mediterranean Politics,turkey,2008,pp.211,212. also see Peri Uran,op,cit p.3

²Cengiz Aktar,ibid,p.210,211,and Begüm Burak,op,cit, P.164

³I Begüm Burak,op,cit, Pp.164,165

هيئة الاركان مسؤول امام رئيس الوزراء بسبب من سلطاته و واجباته المنصوص عليها " ^١ . وعليه لا بد لرئاسة الاركان الخضوع للسلطة المدنية و ليس توجيهها .
تم التأثير في الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٧ نعم لكن ليس فقط من قبل الجيش فحسب وانما من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدني و بعض وسائل الاعلام التركية، الامر الذي يؤثر تناقص في تأثير الجيش في الحياة السياسية و لكن ليس انتهاء هذا التأثير ^٢ .

وبعد انتخاب عبد الله غول رئيساً لتركيا ، بقي الجيش حذراً و مراقباً لكل من الاسلاميين والاكراد، فهو لم يرض عن انتخاب شخص من حزب اسلامي رئيساً للبلاد، لكنه في نفس الوقت لم يرغب في ان يدخل في صراع وبالتالي حاول الابتعاد عن الواجهة و في نفس الوقت سجل اعتراضه من خلال عدم حضور رئيس الاركان و عدد من الضباط الكبار مراسم تنصيب الرئيس عبد الله غول ، او حتى الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد ^٣ .

اما محاولة الانقلاب الاخيرة و التي لم يتحقق لها النجاح فكانت في ١٥ تموز ٢٠١٦ و التي ذكرت لها اسباب كثيرة لكن في الحقيقة لا يمكن التاكيد منها ، احدها تخوف جماعة فتح الله غولن من فقدانها لسيطرتها و تواجدها في البيروقراطية العامة و وسائل الاعلام و القضاء و السوق، و خسارتها لمؤسساتها و حتى قوتها الاقتصادية بعد خلافها مع اردوغان، لذا يعد انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ محاولة من هذه الجماعة لاستباق الامور و بالذات معرفتها بان المجلس العسكري الاعلى سيجتمع من اجل الحد من سلطة غولن في الجيش من خلال التخلص من مؤيديه

¹Ibid , P.165, quoted in Warhola, James and Bezci, Egemen. 2010. "Religion and State in Contemporary Turkey: Recent Developments in Laiklik" Journal of Church and State 1, p11.

²Ibid, P.165

³Zeyno Baran. Turkey Divided ,Journal of Democracy,Volume 19,Number1,January 2008.p.67 www.muse.jhu.edu/journals/jod/summary/v019/19.1baran.html

فيه ، فقد كانت المحاولة الاخيرة من جماعة غولن وتم التخطيط فيها لاعتقال رئيس الاركان ، و اختطاف الرئيس او حتى اغتياله مع ادراكهم لعدم قدرتهم على السيطرة على البلد باكماله ، و قد نجحوا في اختطاف رئيس الاركان و كذلك قادة القوات البرية و البحرية و الجوية لكن لم ينجحوا في بقية مسعاهم ^١ .

في حين يرى البعض ان هناك جنرالات ارادوا الحفاظ على مواقعهم هو السبب في قيام الانقلاب فالاشخاص الذين يفترض انهم وراء الانقلاب هم الجنرال المتقاعد آكين اوزترك و الذي كان يعمل في المجلس العسكري الاعلى - المسؤول عن الترقيات - و كذلك آدم هودوتي ايضا جنرال و هو قائد الجيش الثاني و الذي يتولى قيادة الاعمال الحربية ضد حزب العمال الكردستاني ، ولربما نقول ان الابعاد المحتمل - الصرف من الخدمة - لمئات الضباط بتهمة التجسس ، فضلا عن احتمالية احالة هودوتي الى التقاعد في اجتماع المجلس الاعلى المقبل اوائل آب ٢٠١٦ ربما دفعتهم للقيام باتخاذ قرار الانقلاب ^٢ .

و يضع البعض سبب ان هؤلاء قاموا بانقلاب لاختلافهم مع اردوغان في سياسته الحالية وبالذات على الصعيد الخارجي و ينطلقون في اعتقادهم هذا من العنوان الذي اطلقه الانقلابيون على مجلسهم اذ سموه مجلس "السلام في الوطن" وهو الشعار الذي كان قد اطلقه اتاتورك: "السلام في الوطن، السلام في العالم" في دعوة منه لعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى و هو ما خرقة اردوغان بالتدخل في الازمة السورية ، بعد ان كانت سياسة تصفير المشاكل لداود اوغلو هي الاساس في علاقة تركيا مع الدول الاخرى ^٣ .

^١ مركز الجزيرة للدراسات .تشریح الفشل: بنية الانقلاب التركي و دينامياته وتداعياته ، تقدير موقف ، ٢٠ تموز

يوليو ٢٠١٦ ، ص ٣ ، ٤ ، و كذلك انظر Koray Caliskan, op,cit,p.99

² Francesco F Milan. Turkey: What Hides Behind a Failed Coup Attempt, The RUSI Journal,August/September 2016 ,vol 161,no.4,p.30

<http://dx.doi.org/10.1080/03071847.2016.1228291>

³ ibid,p.30

لا يعني فشل الانقلاب ان الديمقراطية و حماية الحريات ستسود في تركيا و ان التغيير نحو الافضل سيتحقق ، فغالباً ما كانت النظم بعد فشل الانقلابات تتجه لان تصبح اكثر دكتاتورية بدلاً من ان يحصل تغيير ايجابي في النظام ، و في تركيا يشير التاريخ انه بعد الانقلابات - فشلت ام نجحت - تميل الدولة لان تصبح اكثر قمعا لمواطنيها و هو ما سنتناوله فيما بعد ^١.

السؤال هو لماذا لا تنجح بعض الحكومات في منع الانقلابات العسكرية من الحدوث و كيف نجح البعض الاخر منها في ذلك و ما هي الوسائل التي تستخدمها لتحقيق ذلك ، يمكن توضيح الامر من خلال عمل جيمس كوينيليفان "الحصانة ضد الانقلاب" لدراسة اجراها و بالذات لبعض دول الشرق الاوسط التي مرت بحالة انتقال من دول سلطتها المدنية ضعيفة الى سلطة قوية و بالتالي قللت من امكانية قيام انقلاب عسكري، اذ وضع اربعة معايير للعلاقة بين السلطة المدنية و العسكرية تساعد في حماية الاولى من تدخل الثانية اذا ما نجحت في استخدامها بشكل صحيح و من ثم نطبقها على تركيا، و هذه المعايير هي ^٢:

- ١- استغلال الولاءات الخاصة الاثنية و العائلية و الدينية .
- ٢- انشاء جيوش موازية توازن القوات العسكرية الاعتيادية .
- ٣- انشاء هيئات امنية تراقب الجميع بمن فيهم الهيئات الامنية الاخرى .
- ٤- تشجيع الخبرة في الجيش الاعتيادي.

استغلال الولاءات الخاصة : اذ يناقش كوينيليفان ضرورة بناء مجتمعات ثقة و قمع الجماعات التي لا يمكن الوثوق بها ، فهذا الذي يقرر اذا ما استطاع النظام المدني الحفاظ على الامن و الوحدات العسكرية للسيطرة على كل الشعب . ثم يقدم

¹Kristin Fabbe. Why there are so many conspiracy theories about the Turkish coup, The Project on Middle East Political Science, August 2016 ,p.9

² Richard Lim, op.cit, p.11

كوينليفان عدد كبير من الافراد العسكريين لكل فرد الضرورين لحماية الشعب و السيطرة عليه في آن واحد . و يتراوح في اي مكان بين ٢ ضابط شرطة لكل ١٠٠٠ من الناس كما في الولايات المتحدة الى ١٢ ضابط لكل ١٠٠٠ كما في سوريا^١ .

فشلت الحكومات المدنية التركية في اكتساب ثقة المواطنين بها في حين نجح العسكريون في ذلك ، و نجحوا في قمع الاكراد و الوقوف بوجه الاسلاميين و حملوا لواء حماية الكمالية في تحقيق هذه الاهداف و غيرها ، و كان هذا سبب في نجاحهم في تحقيق ثقة الشعب - خلق مجتمعات ثقة - فهم بمثابة "الاصياء على مثل الامة العليا " في حين يفتقد السياسيون هذه الثقة لانشغالهم بمصالحهم و قوتهم الشخصية بدلا من الاهتمام بامور الامة و مشاكلها على اختلاف انواعها. اما النسبة العالية للعسكر مقابل كل واحد من السكان، فقد تراوح المعدل بين ٨٥ و الى ١٤ عسكري لكل ١٠٠٠ مواطن تركي، اي ان تركيا حققت مطالب كوينليفان في هذا الامر، وقد حققت النخبة العسكرية و ليس المدنية النجاح في ضمان ولاء الشعب، ومن ثم نجد ان تركيا فشلت في تحقيق المعيار الاول في ضمان السلطة المدنية للحصانة ضد الانقلاب^٢ .

انشاء جيوش موازية: يرى كوينليفان ان الجيوش الموازية التي تنشئها بعض الانظمة ترتبط بها بولاءات خاصة و تستخدمها هذه الانظمة لمواجهة او ردع اي تهديد للنظام، وهي جيوش موازية اقرب ما تكون جيش اعتيادي و ابعد عن القوات شبه العسكرية، وتكاد تكون قوات قتالية برية فبماكانها الالتحاق بالجيش الاعتيادي و ايضا ردع الانقلاب ، كما ان من مهمات هذه القوات حماية الحاكم بشكل شخصي من محاولات الاغتيال .

¹ Ibid ,p.11

² Ibid ,p.11,12

في تركيا ظل مجلس الامن القومي يمثل السلطة العسكرية العليا في البلد و يوجه بنفسه القوات العسكرية الاخرى في البلد اي ان التوجيهات تصدر من لدنه لهذه القوات ، و لم تتمكن السلطات المدنية في تركيا من انشاء قوات موازية تقوم بحمايتها من المؤسسة العسكرية لهذا السبب ، و فقط منذ ٢٠٠٤ بدأ الحد من سلطة مجلس الامن القومي ، و يمكن ان نعد هذا هو السبب في سهولة قيام الجيش بانقلابات عسكرية اخرها في ١٩٩٧ ، و لهذا فشلت تركيا في تحقيق الشرط الثاني من شروط كوينليفان ^١ .

انشاء هيئات امنية تراقب كل شيء و تراقب بعضها بعضاً : ضرورة وجود هيئات امنية متعددة تراقب بعضها البعض الاخر و تحاسبها و هنا تظل دائماً في حالة ترقب ، فهذا ما يخلق منافسة بين الاجهزة الامنية المتعددة و يجعلها دائماً في حالة ترقب و ابقاء عملها يقظ لقمع اي مظاهر عدم ولاء من قبل الشعب ، وعدم وجود المنافسة يجعل الاجهزة تتململ و تزهل و تكون عرضة للفشل في عملها و حتى اختراقها و فسادها .

تاريخياً توجد في تركيا وكالات امنية متنافسة لكنها غير متعاونة اذ تفشل في تبادل المعلومات فيما بينها ، و بالرغم من هذا كله لم تقع الوكالات الامنية تحت السيطرة المدنية الا في عام ١٩٩٢ و لعل هذا ما يفسر انحسار الانقلابات العسكرية منذ ذلك التاريخ وفق معايير كوينليفان و بالذات بعد وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة سنة ٢٠٠٢ . و كانت وكالة الامن الرئيسية منذ ١٩٢٦ الى سنة ١٩٦٥ هي " خدمة الامن القومي " و التي تحول اسمها بعد ١٩٦٥ الى منظمة الامن القومي و التي كان معظم من يعمل فيها من خلفية عسكرية ، اذ كانت نسبتهم فيها ٣٥ % سنة ١٩٩٠ ، لكنها اصبحت اليوم

¹ Richard Lim,op,cit,p.12

٥٤ % . و هناك هيئات اخرى تمارس العمل الامني ما بين شرطة و مواجهة الارهاب و وحدة مخبرات للدرك لكنها غير متعاونة فيما بينها ، كما انها لم تقع تحت السيطرة المدنية الا منذ ١٩٩٢ كما اسلفنا ^١ .

تشجيع الخبرة (الاحترافية) في الجيش الاعتيادي : تؤدي زيادة احترافية الجيش الى اهتمامه بتطوير نفسه و تمنعه من اللجوء الى الانقلابات و تتم زيادة الاحترافية عن طريق زيادة التدريب من خلال الاكاديميات العسكرية التي تطبع الجيش او تصبغة بصبغة احترافية. في تركيا يقوم التدريب العسكري على ادخال فكرة في عقول العسكريين بانهم "يتملكون معرفة افضل و صفات عليا و بانهم كضباط في الجيش التركي مختلفون عن اصدقائهم المدنيين " و بالتالي يشكلون مؤسسة مختلفة عن باقي مؤسسات الدولة و منفصلة عن المجتمع ^٢ ، و من ثم فان وضعهم هذا يعطيهم الاهلية للتدخل للحفاظ على الدولة، فهم بمثابة الاوصياء على الدولة و المجتمع يضاف لذلك عدم قدرة السلطة المدنية على مجاراتهم هو سبب ضعفهم كسلطة امامهم و الذي اوجد الوصائية العسكرية .

والوصائية العسكرية هو نظام يجمع بين وجود حكومة منتخبة و في نفس الوقت يهيمن العسكريون فيه على السلطة ، اذ نجد مؤسسات منتخبة و معها ممارسات سلطوية ، و مع وجود الهيمنة العسكرية لا تستطيع الحكومات المدنية الخروج عن سيطرتها او توجيهاتها او الخط العام الموضوع لها و الا تواجه الازالة و استبدالها باخرى و اذا تطلب الامر استلام السلطة السياسية من العسكريين انفسهم ، و لا ننس ذكر انهم اخذوا يتدخلون في مؤسسات اخرى في الدولة و يمارسون ادواراً فيها لا يفترض بهم ان يمارسوها ، و يتدخلون في العلاقة بين الدولة و المجتمع بشكل عام. و توضع تركيا ضمن الديمقراطيات الوصائية ، و صائية لان

¹ Ibid ,p.12

² Ibid ,p.13

المؤسسة العسكرية مارست ادوارا سياسية ، و ديمقراطية لانه بالرغم من الانقلابات التي كان يقوم بها الجيش الا انه يعود و يسلم السلطة الى حكومة منتخبة ^١ .
لم يمتلك المدنيون السلطة النهائية اذ ظل العسكريون في الواجهة و لم يسلموا كل السلطة السياسية الى المدنيين و قبلوا بالانتخابات و نتائجها طالما لم تمسهم او تقلل من سلطتهم ^٢ . و عملوا على تعزيز سيطرتهم في كل مناسبة تمكنهم من ذلك . لكنهم مع وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة اخذت سلطتهم تنتزع منهم بالتدريج لصالح السلطة المدنية .

المطلب الخامس - خطوات نزع صلاحيات المؤسسة العسكرية :

بدأت عملية الحد من السلطة العسكرية منذ سنة ٢٠٠٠ ،
فلاصلاحات المؤسسة التدريجية ادت الى ازاحة العسكر من عملية صنع القرار على صعيد الحكومة و انتهت دورهم كقوة فيتو داخل الحكومة ، و كان لمحاكم ارجينيكون و المطرقة الحديدية . لمحاكمة عسكريين اهتموا بتدبير انقلابات - دورها في الحد من دور الجيش في السياسات التركية و الخاتمة كانت في محاولة انقلاب ٢٠١٦ ^٣ . و طبعاً السبب الرئيسي وراء ذلك كان السعي الحثيث لحزب العدالة و التنمية و ساندته في ذلك المجتمع المدني .

لم يحاول اردوغان و معه حزب العدالة و التنمية ان يواجه المؤسسة العسكرية و سلطتها بمفرده و انما اتبع اسلوب جميع المعارضين للوصاية العسكرية من حوله ، و استغل مسألة الانضمام للاتحاد الاوربي و ما يطلبه الاخير من اصلاحات حجة لاحداث تغيير في مصلحته و طرح نفسه مؤيداً للديمقراطية و للنمط الغربي في محاولة لابعاد اي شكوك من توجهه الاسلامي و تاكيده للقيام

¹ Koray Caliskan . op,cit,p.97

² Ibid ,p.100

³ Lars Haugom. Turkey after the coup attempt, IFS Insights 4/2016, Norwegian Institute for Defence Studies, Oslo 2016. P.6

بالاصلاحات الاقتصادية ، و قد استخدم تجميع المؤيدين من حوله و بالذات المجتمع المدني من اجل انتزاع سلطات المؤسسة العسكرية الوصائية بالتدرج وقد نجح في ذلك ، فقد ساندته في البداية كل من "الجناح اليميني العلماني ، والاسلاميين المترددين، وحتى بعض الاشتراكيين والجماعات الاشتراكية الديمقراطية، وتمكن من النجاح في الانتخابات المحلية و الوطنية كذلك، واستمر بهذا النجاح في التقليل من وصائية المؤسسة العسكرية وصولاً الى التعديلات الدستورية لسنة ٢٠١٠ و التي حقق فيها نجاحاً ايضاً، و انتهاءً بتعديلات ٢٠١٧ الدستورية التي غيرت شكل النظام السياسي .

شهدت اواخر التسعينيات مزيد من اهتمام الاتحاد الاوربي بالديمقراطية في الشرق الاوسط و شرق اوربا ، لذا اخذت تدعم هذا التوجه و استخدمت العقوبات الاقتصادية كعامل ضغط على الدول التي لا تلتزم بها ، و كانت تركيا قد وقعت اتفاقية سنة ١٩٩٥ مع الاتحاد الاوربي اصبحت بموجبها مرشحة للانضمام اليه ، و في سنة ٢٠٠٢ قرر الاتحاد الاوربي بدء المفاوضات مع تركيا لاجل الانضمام اليه اذا ما حققت الشروط المفروضة ، و منها مزيد من الديمقراطية، و لم يألوا حزب العدالة و التنمية جهداً في تحقيق هذه المطالب ، بعد انما من مصلحته اولاً . و قد اعلن الاتحاد الاوربي سنة ٢٠٠٥ موعد لبدء مفاوضات دخول تركيا اليه ، و هنا كان العامل الدولي قوياً حتى ان الجيش نفسه ساند الانضمام الى الاتحاد الاوربي و الاقتصاد العالمي ، و من المعلوم ان مشروع اتاتورك في الاتجاه نحو الغرب يرتبط مع انضمام تركيا الى اقتصاد السوق والنيوليبرالية بشكل كبير بحيث ان الجيش نفسه لا يستطيع الوقوف بوجهه ^٢ ، نظراً لان الجيش حامي الكمالية و كل ما يتعلق بها .

¹ Koray Caliskan,op,cit,p.98

² Ibid p.103

و من شروط الانضمام الى الاتحاد الاوربي . وفقا لمعايير وثيقة كوبنهاغن - الاستقرار المؤسسي و استقلالية النظام القضائي و احترام حقوق الاقليات وغيرها من المطالب التي يفترض بتركيا الوفاء بها من اجل قبول انضمامها . و رغم ان المعايير في الوثيقة لم تشر الى العلاقات العسكرية المدنية الا انها كانت قد اشارت الى اعادة هيكلة الجيش ، لكن الاتحاد الاوربي اشار في احد تقاريره بعد ذلك الى انه توجد الخصائص الاساسية للديمقراطية في تركيا لكن لا بد من مواجهة مسألة العلاقات المدنية العسكرية و سيطرة الاولى على الثانية . و سبق ان ذكر التقرير الدوري لسنة ٢٠٠٠ ان المشكلة الاساسية في العلاقات المدنية العسكرية هو الدور المتزايد لمجلس الامن القومي و تأثيره في الحكومة و عدم محاسبته من قبل البرلمان فيما يتعلق بقضايا الامن و الدفاع ، ذلك ان الاتحاد الاوربي يعتقد انه لم ينشأ من اجل قضايا الامن و الدفاع فقط و انما للحفاظ على الايديولوجية الرسمية الامر الذي يعطي مؤشر سلبي على واقع العلاقات العسكرية المدنية في تركيا ^١ .

احد اهداف الاصلاح الاوربي كان تقليل صلاحيات مجلس الامن القومي الذي يشكل حكومة موازية في تركيا و الذي لقراراته الاولوية في التطبيق في مختلف المجالات في الدولة ، اذ كان يمثل - و يهيمن عليه العسكريون - اداة لتعزيز و ادامة السيطرة العسكرية على السلطة السياسية ، و من الاصلاحات التي طالته : جعل من يتولى منصب الامين العام للمجلس شخص مدني و ليس عسكري ، و هذا يعني انه لم يعد بإمكان العسكر توجيه الاوامر للمدنيين ، ثم زيد عدد الاعضاء المدنيين في المجلس بحيث اصبح العسكر اقلية فيه ، واصبح المجلس استشارياً بعد ان كان يمثل حكومة موازية ^٢ .

¹ Philip Gordon and Omer Taspinar,op,cit,p.61 also see: Begüm Burak,op,cit, P.161

² رئاسة وزراء الجمهورية التركية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥ ، وكذلك: Koray Caliskan,op,cit, p.105

و المسألة الاخرى التي نالت انتقاد الاتحاد الاوربي هي رئاسة الاركان ،
 فرئيس هيئة الاركان يعين من قبل الرئيس و مسؤول امام رئيس الوزراء ، و حجة
 الاتحاد الاوربي انه في النظم الديمقراطية رئيس هيئة الاركان يكون مسؤول قبالة
 وزارة الدفاع و هو ما كانت ترفضه القوات المسلحة التركية. و اتخذت اجراءات
 عدة لتغيير طبيعة العلاقات المدنية العسكرية و التقليل من الهيمنة العسكرية منذ
 اواخر التسعينيات ، فقد تم سحب القضاة العسكريين من محاكم امن الدولة ،
 وحدثت اصلاحات جديدة سنة ٢٠٠٣ ، منها انه لم يعد بإمكان مجلس الامن
 القومي ان يصل الى جميع مؤسسات الدولة المدنية ، فلم يعد له ممثل في سلطة
 التعليم العليا و لا في مجلس الاشراف على السينما و الفيديو و الموسيقى^١ .
 ويمكن اجمال التعديلات التي حدثت على دور مجلس الامن القومي والمؤسسة
 العسكرية ككل منذ سنة ٢٠٠٠ ، بما يلي^٢ :

١- محاولة اكتفاء مجلس الامن القومي بدور استشاري والحد من دوره
 التنفيذي و اقتصاره على مهام حفظ الامن الوطني ووضع سياساته بهذا
 الخصوص و ذلك من خلال تعديل المادة ٤ من قانون مجلس الامن
 القومي .

٢- ايضاً اصبح المجلس يجتمع مرة كل شهرين و ليس مرة كل شهر كما كان
 الامر في السابق ، و هو التعديل الذي خص المادة ٥ من قانون مجلس
 الامن القومي .

٣- تقليص دور الامانة العامة لمجلس الامن القومي لتصبح مقتصرة على تنفيذ
 ما يوكل اليها من مهام من قبل المجلس ، بعد ان كانت تمارس دوراً رقابياً
 على الوزارات و الهيئات و تقوم باعداد قرارات مجلس الامن القومي و

^١Begüm Burak,op,cit , P.163

^٢ معمر خولي . مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦، ٢٥، ٢٧

- اعداد الخطط للوزارات والهيئات المختلفة في الدولة و ذلك وفقا للتعديل الذي حصل في المادة ١٣ من قانون مجلس الامن القومي.
- ٤- لم يعد تولي الامانة العامة للمجلس مقتصرأ على العسكريين ممن هم برتبة فريق في القوات المسلحة اذ اصبح بإمكان المدنيين تولي هذه المهمة بعد تعديل المادة ١٥ من قانون مجلس الامن القومي و كان محمد البوجان اول امين عام مدني للمجلس وذلك في ١٧/٨/٢٠٠٤.
- ٥- اصبح العسكريون ومعهم المؤسسة العسكرية يخضعون للمحاسبة المالية من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات بعد ان كانوا معفيين من الرقابة المالية وذلك وفقاً لتعديل المادة ٣٠ من قانون الجهاز الحاسبي.
- ٦- تم سحب الممثل العسكري سواء في المجلس الاعلى للتعليم او اتحاد الاذاعة و التلفزيون و لم يعد هناك تواجد عسكري او هيمنة عسكرية على هاتين الجهتين.
- ٧- في ضوء التعديلات الجديدة اصبح بالامكان مقاضاة العسكريين و باثر رجعي - في قضايا الفساد ، و سمح بمقاضاتهم من قبل سلطة مدنية ، و ايضاً قصر تعليقاتهم في وسائل الاعلام بما يخص الامور العسكرية و الامنية فقط و ترك التدخل في القضايا الاخرى .
- ٨- و ايضاً اعطاء البرلمان بالاشتراك مع وزارة المالية الصلاحية لمراجعة نفقات المؤسسة العسكرية و لكن في نفس الوقت جعل المراجعة سرية لانها تتعلق بكشف امور تتعلق بالامن القومي .
- ٩- وتم الغاء محاكم امن الدولة ، و قد كان يرأس هذه المحاكم المدنية قاضي عسكري الى سنة ١٩٩٩ ، وتم الحد من القبضية القضائية للعسكر على المدنيين ومن ثم لم يعد بإمكان العسكر محاكمة المدنيين الا في اضيق

الاحوال. ومن المواضيع المهمة اصبح بالامكان مقاضاة العسكريين امام القضاء المدني بتهمة تدبير الانقلاب او القيام به.
١٠- وقد منع العسكر من التدخل في النزاعات المدنية بدون موافقة الحكومة ، فلم يعد بإمكانهم تجاوز قوة الشرطة ، واصبح هناك اشراف مدني على الهيئة المسؤولة عن ترقية العسكر و تعيينهم او حتى فصلهم ، في حين في السابق لم يخضعوا للمتابعة^١ .

و قد استغل حزب العدالة و التنمية الاجراءات التي حدثت من سلطة العسكر في تقديمها على انها حزمة اصلاحية طالب بها الاتحاد الاوربي من اجل الانضمام اليه ، بدلاً من ان يظهرها على انها محاولة مواجهة النفوذ العسكري في البلاد والتي لو كان اطرها بهذا الاطار لاعطى انطباعاً سلبياً على صعيد الداخل التركي^٢ .
يضاً ف الى ما سبق ان حزب العدالة و التنمية عمل على اجراء التعديلات القانونية التي تحد من سلطة المؤسسة العسكرية و التي كانت تعطيهما الحجة او حتى المبرر لاجراء الانقلابات في السابق ، فقد تم تعديل قانون الخدمة الداخلية للجيش التركي من قبل البرلمان التركي ، اذ عدلت المادة ٣٥ منه و التي تنص على ان " وظيفة القوات المسلحة التركية هي حماية الوطن التركي و مبادئ الجمهورية التركية كما هو محدد في الدستور " ، فالجيش كان يتدخل في الحياة السياسية و يقوم بانقلاب على السلطة بحجة حماية تركيا و المبادئ التي قامت عليها - و المقصود المبادئ الكمالية - و هنا تم تحويل مهامه للدفاع عن البلد من الاخطار الخارجية و ليس الداخلية و وفقاً لما يقرره البرلمان اي انه لا يتحرك بحرية ، فقد اصبحت الفقرة تنص على ان مهمة الجيش "الدفاع عن الوطن والجمهورية التركية ضد

¹ The Independent Commission on Turkey.Turkey in EuropeThe Imperative for Change, Third Report of the Independent Commission on TurkeyMarch 2014, P 13,and Koray Caliskan,op,cit,p.105

² Koray Caliskan ,Ibid ,p.105

التحديات و الاخطار الخارجية و السعي الى الحفاظ على القوة العسكرية و تعزيزها بحيث تشكل قوة رادعة للاعداء، والقيام بالمهام الخارجية التي تسند اليها من قبل البرلمان التركي والمساعدة على تامين السلام العالمي^١.

و لم تقتصر التعديلات على المؤسسة العسكرية فحسب و انما عمل حزب العدالة و التنمية على زيادة قوة السلطة المدنية من خلال زيادة سلطات الرئيس و قبلها تغيير طريقة انتخابه بجعله ينتخب من قبل الشعب مباشرة و ليس من قبل البرلمان و ذلك من خلال اجراء تعديلات دستورية وافق عليها البرلمان واجري استفتاء شعبي حولها و ذلك من اجل ضمان ان تكون له فرصة في الحصول على منصب الرئاسة مستقبلا^٢.

وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة استغل حزب العدالة و التنمية الفرصة للقيام بتعديلات جديدة تضمن الهيمنة المدنية و بالذات هيمنة الرئيس اردوغان من خلال التحول الى نظام رئاسي ، ففي ظل التعديلات الاخيرة على الدستور في ٢٠١٧ ستتغير صلاحيات البرلمان في الرقابة على السلطة التنفيذية ، اذ لا تعود قادرة على الاشراف على عمل مجلس الوزراء ، اذ لم يعد اعضاء البرلمان قادرين سوى على تقديم اسئلة مكتوبة الى الوزراء و كذلك نواب الرئيس^٣ ، اي ان الرئيس ليس محل

^١ رنا عبد العزيز الحماش، مصدر سبق ذكره ، ص٨٦ نقلا عن بشير عبد الفتاح ، " دلالات حياد الجيش التركي التركي ازاء فضيحة الفساد "، مقالات راي (تحليلات)، الجزيرة نت ، ٢٠١٤/١/٢٠ .

<<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/1/20/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%A5%D8%B2%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D8%B6%D9%8A%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF>>.

^٢ Zeyno Baran,op,cit,p.63.

^٣ Kemal Kirişçi. On democracy after the Turkish referendum, Wednesday, April 12, 2017, brookings institute .

تمحيص السلطة التشريعية و بالتالي بإمكانه العمل بشكل أكثر حرية و منها تجاه المؤسسة العسكرية او ما يخص شؤون الدفاع بشكل عام.

ومن التعديلات الجديدة ايضاً لن يستطيع البرلمان رفض قانون اعاده الرئيس من اجل تغييره ما لم يحصل على الاغلبية المطلقة للبرلمان بكل اعضائه (نصف زائد واحد) ، في حين انه قبل التعديلات كان يكفي البرلمان لتجاوز اعتراض الرئيس اغلبية بسيطة، وهذا الامر سيقبل من امكانية الهيئة التشريعية من التحرك بحرية في اصدار القوانين اذ ستشكل ارادة الرئيس عائقاً كبيراً امامها^١.

و بما ان الرئيس يعين غالبية قضاة المحكمة الدستورية فالتغيير الذي يحصل هو فيما يخص القضاة العسكريين الذين لن يعودوا موجودين ضمن المحكمة ، اذ ان هناك مكان لقاضيين عسكريين سيتم الغاءهما و لن يعود للعسكر دور في المحكمة الدستورية بعد انتهاء مدة هذين القاضيين الموجودين حالياً او انهما يغادران من تلقاء نفسيهما و عندئذ ستشكل المحكمة الدستورية من ١٥ قاضي جميعهم مدنيون ٣ يعينهم البرلمان و ١٢ يعينهم الرئيس^٢.

استخدم اردوغان حالة الطوارئ التي اعلنت بعد الانقلاب من اجل تحقيق اهدافه في تشديد قبضته على الحكم و التخلص من خصومه في آن واحد و بالذات العسكر الذين وضعهم تحت امرته من خلال جعل وزارة الدفاع الوطني هي المرجع الاعلى لسلسلة القيادات العسكرية ، اما المدرسة العسكرية فجعلها تحت سلطة وزارة التعليم الوطني ، في السابق كان الجيش يتبع رئيس الوزراء والرئيس وليس وزير الدفاع و كان العسكريون يسيطرون على نظام تعليمهم. وهناك مجموعة من التعديلات الاخرى التي ستدعم السيطرة المدنية الفعالة على العسكريين ومن ثم

¹ Ibid

² Alan Makovsky. Erdoğan's Proposal for an Empowered Presidency, March 2017, Center For American Progress, p.9 WWW.AMERICANPROGRESS.ORG

تضعف من قدرة الاخيرين للتأثير في الحياة السياسية والتقليل من اهميتهم في الحياة السياسية و العامة على حد سواء مثل ازالة شرط الخدمة العسكرية للمرشح لعضوية البرلمان ، كما ستتم ازالة جميع المحاكم العسكرية ما عدا تلك المتعلقة بالعسكريين ، اي لم تعد هناك امكانية لخضوع المدنيين للمحاكم العسكرية ، و ايضاً سيخضع العسكريون للتحقيق من قبل مجلس رقابة الدولة و هي مؤسسة مرتبطة بالرئاسة ، و هذه خطوة مهمة لجعل المؤسسة العسكرية تعامل مثل بقية المؤسسات في الدولة اي انها خاضعة للرقابة والتفتيش والمحاسبة و المقاضاة^١ .

وستلغى فقرة السماح بالاحكام العرفية، و يعدها البعض خطوة رمزية لعدم امكانية تكرار الانقلابات او العودة للحكم العسكري . وان كانت الفقرة في النص لاتعطي دوراً او سلطات معينة للجيش و انما تعطيها للحكومة و هي تعطيها . اي للحكومة . ذات السلطات التي تكون في حالة الطوارئ^٢ . وللمفارقة فان اردوغان* وفي ظل السلطة المدنية و بحجة الانقلاب جدد حالة الطوارئ اكثر من مرة .

في ظل التعديلات الجديدة لن يعود هناك رئيس وزراء و بما ان رئاسة الاركان كانت مسؤولة في السابق من قبل رئيس الوزراء فانها في ظل التعديلات الجديدة ستكون مسؤولة من قبل الرئيس^٣ ، وكان اردوغان قد اشار في اكثر من مرة انه

¹ Ibid ,pp,11,12

² Ibid ,p.12

* و للتوضيح فان اردوغان الرئيس الحالي سيطل رئيسا بعد التعديلات الى سنة ٢٠١٩ اذ ستدخل التعديلات حيز التطبيق انذاك ، و عندها ستعقد انتخابات رئاسية و برلمانية في ان واحد ، و سيحق لاردوغان الترشيح لدورتين متتاليتين مدة كل منهما خمس سنوات اي سيطل ١٠ سنوات اخرى و بإمكانه في ظل التعديلات ان يرشح لدورة جديدة اذا ما تم عقد انتخابات مبكرة و لنقل في اخر سنة مثلاً قبيل انتهاء دورته و هنا بإمكانه ان يترشح لخمس سنوات جديدة ، انظر :

Ibid ,p.15

³ The 2017 Constitutional Referendum in Turkey APRIL 2017 DAILY SABAH CENTRE FOR POLICY STUDIES P.19 www.dailysabahcentre.com

يرغب باخذ دوره كقائد عام للقوات المسلحة ، لذا لانجد الامر مستغرباً يجعل هيئة الاركان تابعة له . و ايضاً تغيرت سلسلة المراجع الاخرى ايضا اذ ان قادة القوات البرية و البحرية و الجوية سيكونون تابعين لوزارة الدفاع الوطني ، وسيكون كل من الرئيس و رئيس الوزراء قادرين على توجيه الاوامر لهؤلاء القادة بشكل مباشر بدون المرور بهيئة الاركان مما يجعل منها اي الهيئة مجرد هيئة تنسيق للامور العسكرية بدلاً من القيادة العليا للقوات المسلحة . و سيكون بإمكان وزير الدفاع ان يختار اعضاء الوزارة و ليس كما كان في السابق اذ كان يتم اختيارهم ممن ترشحهم هيئة الاركان . عادة كانت وزارة الدفاع تختار اعضائها من قبل ضباط الجيش من عقداً ب ٣ نجومات بتوصية من هيئة الاركان .^١

و من التغيرات التي حدثت كان تغيير عدد الاعضاء من الوزراء و العمداء (من حملة اربع نجوم) في المجلس العسكري الاعلى و هو المجلس المسؤول عن الترقيات العليا والعقوبات في القوات المسلحة بحيث يتساوى عددهم فيه فلا تعود للعسكر الغلبة في الاصوات فيما يتعلق بهذه الامور .^٢

وتم غلق المدرسة العسكرية العليا و ستصبح الاكاديميات العسكرية الموجودة خلال سنتين جزء من جامعة الدفاع الوطني الجديدة وتابعة لوزارة الدفاع و يرأسها مدني و سيتم انتزاع العديد من الوحدات والوظائف من القوات المسلحة، اذ ستصبح الجندرية و حرس السواحل تابعة لوزارة الامن الداخلي، كما ان المنشآت الصناعية العسكرية و مخازن السفن ستصبح تابعة لوزارة الدفاع الوطني، اما المستشفيات العسكرية فستصبح تابعة لوزارة الصحة ، و هذه كلها ستكون لها تبعات على القوات المسلحة التركية . صحيح ان الجندرية و حرس السواحل ليسا

¹Intercultural Dialogue Platform ,The Failed Military Coup in Turkey and The Mass Purges, Brussels ,November 2016,P.26,and Lars Haugom,op,cit, P.5

² Lars Haugom,,Ibid , P.5

جزء من القوات المسلحة لذا فان سحبها من تحت سيطرتهم وتحويلها الى السيطرة المدنية ليس شيئاً غريباً فحتى لو لم يكن هناك انقلاب لم تكن مسألة تحويلها بالصعوبة ولكن الامر في كل الاحوال سحب جزء من سلطة المؤسسة العسكرية و في الجمل هذا تفكيك للمؤسسة العسكرية^١. واذا كانت هذه التعديلات قد اخذت مداها عبر مدة ليست بالقصيرة ، فان العقوبات التي اخذت تتبع ضد ضباط الجيش باثناء خدمتهم و اعتقالهم لها دور مهم في اضعاف سلطة المؤسسة العسكرية .

العقوبات

استخدم فيها الاحالة الى التقاعد او الصرف من الخدمة و الاعتقال ، اذ استخدم حزب العدالة و التنمية اسلوب مقاضاة من يقوم بمحاولات انقلابية للتخلص من القيادات العسكرية التي يرى فيها خطراً عليه ، فقد حوكم عسكريون سواء فيما يتعلق بقضية ارجينيكون او قضية المطرقة التي اتهم قيادات من الجيوش بمحاولة الانقلاب على العدالة و التنمية و حوكموا و صدرت احكام ضدهم بالسجن ، و تم العودة الى الوراء و اعتقال القيادات العسكرية التي شاركت بانقلاب ١٩٩٧ الذي يطلق عليه انقلاب ما بعد الحداثة ضد نجم الدين اربكان و حصل هذا الامر سنة ٢٠١٣^٢ ، اي بعد مرور ١٦ عام على الانقلاب .

و كانت السلطة المدنية قد اتبعت اسلوب احالة الضباط الى التقاعد او محاكمة بعض منهم بتهمة التآمر ، فللمدة ٢٠١٠ - ٢٠١٤ تم تسريح عدد من الضباط اثناء محاكمات باليوز و ارجينيكون ، بعض منهم من ذوي النزعة القومية و

^١ Ibid, P.5

^٢ جهاد نوفل تركيا نحو تشكيل سياسي جديد ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع ١٠١ ، شتاء ٢٠١٥ ، ص ص

من الكمالين ، و هنا تم فسح المجال للضباط من ذوي العلاقة مع غولن من الارتقاء و غالبيتهم من الاطلسيين ذوي الميول التغييرية .

ذلك انه من نتائج تقوية قبضة الحكومة برئاسة اردوغان على الجيش تأثيره على المجلس العسكري الاعلى - و هو مجلس مدني - عسكري - المناط به ترقية الضباط الكبار و تقاعدهم او حتى معاقبتهم و الذي كان يعقد اجتماعه سنويا في شهر آب ، اذ اخذ اردوغان يتدخل و يضغط من اجل تاخير ترقية بعض الضباط او حتى صرفهم من الخدمة بحجة وجود ارتباط لهم من قريب او بعيد بشبكة ارجينيكون . و في سنة ٢٠١١ في اجتماعهم المقرر فرض عليهم احالة الضباط الذين هم تحت المحاكمة الى التقاعد و منعهم من العودة الى القوات المسلحة حتى بالنسبة للذين تتم تبرئة ساحتهم فيما بعد و هنا قدم رئيس الاركان مع قادة القوات الثلاث استقالاتهم اعتراضاً على هذا الاجراء .

و طبعاً استغل اردوغان الفرصة لملء الفراغ الذي ولده احالة الضباط الى التقاعد ليطمئنته من اشخاص ممكن ان يكونوا قابلين لان يخضعوا لاوامره ، و في معظمهم كانوا تابعين لمنظمة فتح الله غولن الذي كان حليفاً للحزب الحاكم آنذاك ، و قد عمل انصار هذه المنظمة على ملء الفراغ في جميع مؤسسات الدولة التعليمية و القضائية و الاعلام و الخدمة المدنية و حتى الشرطة ليكونوا انصار موالين للحزب الحاكم ينفذون تعليماته ، و هو الامر الذي كان سارياً من قبل فكل من يعارض من بيده السلطة كان يتم صرفه من العمل " فاردوغان لم يخترع اللعبة و انما مارسها فحسب . " ، فقد اعتادت النخبة العلمانية ولعقود على وضع الموالين لها ايديولوجياً في المواقع المهمة في الدولة، والاختلاف اصبح في ظل حكومة حزب العدالة و التنمية انه حلت جماعة غولن بدل العلمانيين ليس فقط في القطاع المدني و انما العسكري ايضاً ، لكن بعد حدوث الخلاف بين اردوغان و غولن او اخر

٢٠١٣ بدأت عملية تبديل واحلال جديدة و الهدف هنا انصار غولن في اجهزة الدولة و منها المؤسسة العسكرية^١.

بدأ القضاء الذي تغلغل فيه انصار فتح الله غولن باستغلال مواقعهم كقضاة و مدعين عامين بملاحقة العسكريين قضائياً : صحيح ان البعض من القضايا تم فتحه سنة ٢٠٠٨ مثل قضية ارجينيكون التي تم تسريع الاجراءات فيها كجزء من اضعاف هيمنة العسكر على السياسة ولتثبيت السيطرة المدنية في الدولة و جعلها صاحبة اليد العليا في ادارة شؤون الدولة ، فقبيل انتخابات ٢٠١١ تم توجيه تهمة التآمر للاطاحة بحكومة حزب العدالة و التنمية الى ٢٠٠ ضابط بعض منهم في الخدمة و اخرين متقاعدين ، و بعض الذين كانوا في الخدمة كانوا على وشك الترقية الى مرتبة اعلى ، و عندئذ اوقف اردوغان ترقيتهم و استخدم سلطته لتعيين اخرين ، و اعترضت بعض القيادات العسكرية على هذا الاجراء و قدمت استقالاتها ، و هذا الامر بمجمله عزز من السلطة المدنية مقابل تلك العسكرية ، و دعم اردوغان مؤيدي غولن في القضاء لملاحقة العسكر و تم في ٢٠١٢ جمع سبع قضايا منفصلة في قضية واحدة . و بتطور قضية ارجينيكون حاول اردوغان و جماعة غولن ان يفتحوا قضية اخرى للجيش - المطرقة الحديدية - من خلال ادعاء صحفي - مرتبط بجماعة غولن - ان احد ضباط الجيش قدم له حقيبة مليئة بالوثائق تؤكد التآمر بالانقلاب و هنا تم اعتقال مئات الضباط نتيجة لهذا الادعاء^٢.

و كانت نتيجة المحاكمات سجن ٣٠٠ من اصل ٣٦٧ متهم ، و لكن بعد سنتين اي في ٢٠١٤ و بعد ظهور الخلاف و من ثم الشقاق بين حزب العدالة و التنمية و بين جماعة فتح الله غولن قررت المحكمة الدستورية اطلاق سراح جميع المسجونين لان المحاكمات كانت غير صحيحة ، فقد كانت الشهادات مخادعة و

¹Francesco F Milan, op.cit ,p.29

² Koray Caliskan,op.cit, p.106

غير صحيحة كما اثبت ان الخداع كان هو الاساس في وضع الادلة ، و مثال ذلك ان احد الوثائق الاساسية التي اعتمدت في الادعاء و التي يفترض بها انها تعود لسنة ٢٠٠٣ ، وجد انها مطبوعة وفق برنامج مايكروسوفت ٢٠٠٧ . و من ثم فقد المدعون في قضيتي ارجينيكون والمطربة الحديدية المصدقية امام الرأي العام و فقدت القضايا مشروعيتها. و اذا لم تهدف هذه القضايا الى اعتقال الضباط الذين كانوا يتآمرون على القيام في انقلاب ، فقد كانت تهدف الى اشغال الجيش و اضعافه و وضعه في حالة الدفاع امام السلطة المدنية. في حالة المحاكمات تم تعزيز السلطة المدنية مقابل تلك العسكرية، وايضا كان لاجراء مئات الضباط من نظام الترقية ان فسح المجال للاحلال والتبديل بضباط تابعين لجماعة غولن ارتقوا في المؤسسة العسكرية، وهؤلاء انفسهم هم المسؤولين فيما بعد عن تنظيم انقلاب تموز ٢٠١٦^١.

وجد اردوغان في الانقلاب فرصة للتخلص من معارضيه فلم يكتف ب ٣٠٠٠ ضابط اعتقالهم بعد الانقلاب فوراً و انما اخذ باعتقال كل شخص يعتقد بانه موالي لفتح الله غولن ، ففي ١٦ تموز ، اي بعد يوم واحد من الانقلاب ، تم اعتقال ٢٧٠٠ قاضي لصلتهم بالانقلاب ، فضلا عن انه وصل عدد الضباط المعتقلين بعد اسبوع من الانقلاب الى ٧٥٠٠ ، و تم تعليق خدمة ٨٠٠٠ رجل شرطة و حجز ١٠٠٠ رجل شرطة آخر ، وسحبت رخصة ٢١٠٠٠ تدريسي للعمل و اغلاق ١٥ جامعة ، و يضاف الى ما سبق منع جميع موظفي الخدمة المدنية و الاكاديميين من السفر ، فقد اراد اردوغان التخلص جميع من وضعهم هو في مراكزهم من انصار غولن ، و طبعا تم تحميل فتح الله غولن مسؤولية محاولة الانقلاب بعده العقل المدبر له^٢. فقد قيل ان هناك عدد كبير من العسكر ممن

¹ Ibid ,pp.106,107

² Francesco F Milan,op,cit,pp.30,31,also see:

يحمل الولاء الى فتح الله غولن ، صحيح ان البعض قد يكون كذلك لكن ان تكون هناك نسبة ٤٠% التي طرحت ممن يدينون بالولاء له امر صعب الوثوق به ^١ .
 وطبعاً تأثرت المؤسسة العسكرية من الانقلاب ، ففي اجتماع المجلس العسكري الاعلى - المسؤول عن الترقيات و التقاعد و اجراءات الانضباط - في ٢٣ آب ٢٠١٦ اي بعد الانقلاب تم احالة ٦٠٠ عقيد الى التقاعد و هو الامر الذي يهدد فعالية و كفاءة الجيش لفقدانه الكثير من عناصره من الضباط الكبار ^٢ .
 اهتمت الحكومة هؤلاء الضباط بالانتماء الى حركة فتح الله غولن ، لانها هي من وضعتهم في اماكنهم بعد ان قامت بالتخلص من الضباط العلمانيين في عملية تطهير سابقة بحجة تدبير مؤامرات للانقلاب على حكومة حزب العدالة والتنمية و فضلاً عن اتباع غولن وضعت آخرين تابعين للعدالة و التنمية نفسه ^٣ .
 وفي حركة سريعة تمت ترقية ٩٩ ضابط الى رتبة جنرال او ادميرال - طبعاً اعتماداً على درجة ولاءهم لاردوغان - وتم صرف ضباط طيارين في حركة التطهير الامر الذي اثر في عدد طياري القوة الجوية و هو ما أكد وزير الدفاع فيكري ايسيك على انه سيعوض عن نقص الطيارين الحاصل لكنه لم يوضح كيف ^٤ .
 و تم اغلاق الاكاديميات العسكرية التركية و التي سيتم استبدالها بجامعة الدفاع الوطني ، و غلق الاعداديات العسكرية و هن اربع اعداديات اهمهن تلك التي في اسطنبول و التي تم انشاؤها سنة ١٨٤٥ لتطوير الجيش العثماني - آنذاك -

جنكيز تشاندار . القومية الاسلامية التركية و نهاية "النموذج التركي" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع ١١٠ ، ربيع ٢٠١٧ ، ص ٤١

¹ Lars Haugom,op,cit, P.4, also see:

مركز الجزيرة للدراسات . تشريح الفشل، تقدير موقف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨

² ibid,p.31

³ W. Andrew Terrill. Strategic Insights: The Great Purge and the Future of the Turkish Military, strategic studies institute ,United States Army War College ,August 2016,p.1, <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/index.cfm/articles/The-Great-Purge-Futur..>

⁴ibid,p.2

وجعله ذي طابع غربي و التي استمرت على هذا النهج فيما بعد ، و التي اكدت الحكومة على ان انصار غولن قد تغلغلوا فيها و في الاعداديات الثلاث الاخرى و من الصعب اعادة تاهيلها او تغييرها ^١ .

من بين ٣٢٥ جنرال في الجيش تم صرف ١٤٩ منهم اي ٤٥ و ٨% ، ٤٤% من القوات البرية و ٤٢% من القوات الجوية ، و ٥٨% من القوات البحرية تم صرفهم رسمياً ، و من بين الذين تم صرفهم لواءات و عقداء مسؤولين عن عمليات التحويل في القوات المسلحة التركية ، و هناك شكوك حول ان احد قادة الانقلاب كان الميجر جنرال محمد ديسلي رئيس مكتب التحول الاستراتيجي في هيئة الاركان التركية و الذي كان مسؤولاً عن مراقبة جميع مشاريع التحول لسياسات الشخصيات العسكرية للجيش التركي، وايضاً من بين المطرودين لوتنت جنرال صالح الوسي المسؤول عن التنسيق مع الاتحاد الاوربي، وقائد كلية الاركان ميجر جنرال صالح سيفل و هو ممثل تركيا في الناتو، وآخرين كثر في معظمهم مسؤولين عن العلاقات مع الناتو ^٢ .

المطلب السادس - مستقبل العلاقة بين المدني و العسكري في تركيا

اذا كانت الرغبة في الحد من سلطة المؤسسة العسكرية في تركيا و من ثم الحد من قيامها بانقلابات ، فلا بد للسلطة المدنية من ان تتبع خطوات ذكية تمكنها من ذلك دون ان تثير حفيظة المجتمع الذي كان يعد الجيش الحامي للدستور و الكمالية ، و ايضاً دون ان تثير نزعة انتقامية او رد فعل من المؤسسة العسكرية نفسها على ذلك الامر الذي قد يدفعها للقيام بانقلاب عسكري يعود بالامور الى نقطة الصفر او يعيد الامر الى المربع الاول كما يقال . و نتبع ما وضعه صاموئيل

¹ ibid,p.2

²Metin Gurcan and Megan Gislon. WHAT IS THE TURKISH MILITARY'S STRATEGIC IDENTITY AFTER JULY 15?, Istanbul Policy Center Sabanci University-Stiftung Mercator Initiative September 2016 ,P.1

هنتغتون في هذا المجال ، اذ لا بد من فهم العقلية العسكرية من اجل التعامل معها و تحقيق سيطرة مدنية فعالة ، فهي عقلية محافظة هوبزية - نسبة الى هوبز - تعتقد ان الانسان اناني يميل لتحقيق مصالحه عن طريق الحرب و بالتالي يصبح العالم صراع ما بين مصالح متصارعة و من هنا نعيش حتمية الحرب نتيجة هذه الطبيعة الانانية للانسان. فالعقلية العسكرية تعتقد بحتمية الحرب و لا تؤمن بالدبلوماسية او المعاهدات و الاتفاقيات ذلك انها ترى في هذه الوسائل انها لا تحقق الامن و لا يحققه سوى القوة الصلبة او الفعلية لذا عليها ان تزيد من قدرات المؤسسة العسكرية الى اقصى حد بما يمكنها من تحقيق تأثير حقيقي في عالم اليوم و يحفظ الدولة^١ .

و من ثم تتحقق السيطرة وفقا لهنتغتون عندما يترك العسكري لشأنه - السيطرة على العسكري هي في عدم السيطرة عليه - اي يتم الاعتراف بمهنية العسكري واحترام مجال حركته، ولا بد من ترك مجال الحركة هذا له، وابقاء فاصل بين المدني و العسكري، لانه يساعد العسكري في تعزيز احتراميته من اجل ان يكون مستعد للدفاع عن دولته ضد الاخطار الخارجية بدلاً من ان يدخل صراعات ايدولوجية داخلية تذهب بقدراته وفي نفس الوقت "تركز الدولة على مهمتها الاساسية في ادارة العنف"، اي عندما لا تتدخل السلطة المدنية في الشأن العسكري تصبح الاخيرة محايدة سياسيا وتترك السياسة لاهلها ولا تتدخل فيها وتصبح خاضعة لأوامر السلطة المدنية "التي تضمن سلطة شرعية ضمن الدولة"^٢ .

ويتحقق التوازن بين العسكري و المدني عندما تكون الايدولوجيا السائدة في المجتمع مفضلة او مقبولة من العسكري - اي تكون محافظة - فعكس ذلك لن يقبل المجتمع تكريس موارده لمؤسسة تختلف معه قيمياً ، و اذا حدث الاختلاف

¹ Richard Lim,op,cit,p.8.

² Ibid ,p.9

عندئذ سيضطر العسكر للتدخل للامساك بالسلطة و هنا لن تكون هناك سيطرة مدنية فعالة، في المجتمعات المحافظة لن يكون هناك اعتراض من لدن المجتمع على تكريس جزء من موارده من اجل المؤسسة العسكرية ، لكن في المجتمعات الليبرالية الامر يختلف اذ انه يرفض مثل هذا التكريس للموارد. الايديولوجيا العسكرية التركية اكثر تعقيداً ، ذلك ان الجيش و منذ بداية قيام الدولة اعطي مهمة حماية الايديولوجيا الكمالية ، اي حماية ايديولوجيا المجتمع " الجمهورية و القومية و الشعبوية " اي ان دور الجيش هنا لا يتعارض مع فكرة هنتغتون و انما ينطلق منها بعده حامياً لايدولوجيا الدولة و المجتمع و حامي للبرالية ، ذلك ان مؤسسي الدولة التركية الحديثة ارادوا ان تكون كل من ايديولوجيا الجيش و المجتمع ان تكون واحدة لكي تتجنب التناقض فيما بعد ، وهنا لن يكون هناك خلاف بين المدني و العسكري ذلك ان العسكر سيسمح لهم بالاحترافية بدون تدخل من المدنيين و سيسمح لهم بالحصول على الموارد الضرورية لمواجهة المخاطر التي تعتقد المؤسسة العسكرية بوجودها ¹.

تبقى في الايديولوجية مسألة مهمة ان تركيا دولة للاسلام فيها تاثير مهم، في حين تعد المؤسسة العسكرية نفسها مدافعة عن العلمانية و الكمالية و التي تقف على الجانب الاخر للاسلام و بالتالي عندما ترى حكومة مدنية تميل للاسلام لن تتردد المؤسسة العسكرية التركية في الوقوف بوجهها و الاستيلاء على السلطة حماية للكمالية و للمبادئ العلمانية و هو ما حدث اكثر من مرة في التاريخ التركي اي تم فقدان السيطرة المدنية الفعالة ².

لكن هل ان صعود حزب العدالة و التنمية الاسلامي الى السلطة و خضوع العسكر له و تقليل سلطتهم يمثل تهديد لنظرية هنتغتون ، و لماذا قبل الجيش التركي

¹ Ibid ,pp.9,10

²Ozan O. Varol,op,cit, P.320,323,and Richard Lim,op,cit ,p.10

الخضوع على يد حزب اسلامي؟. يمكن القول ان التأثير الخارجي له دور، ذلك ان الاتحاد الاوربي دفع بالحزب الى المركز في العديد من القضايا ، فعلى الضد من حزب الرفاه الاسلامي فقد وجه الحزب سياسته و نفسه في البداية نحو الغرب من اجل ان يتماشى مع توجه الجيش نفسه ، فضلاً عن اهتمامهم بسياسة التحديث التي سبق للجيش ان اخذ على عاتقه القيام بها و حمايتها، و هنا يبدو ان الجيش قد راقب له سياسات حزب العدالة و التنمية طالما انها لا تتعارض مع النهج الكمالي وبالتالي لم يقف بوجه الحزب الاسلامي، لكن هذا لا يمنع انه سيستمر بمراقبته وسياساته بحذر خوفاً من الارتداد عنها^١.

وفق هذا المعيار نجد ان العسكريين لم يتماشوا مع فكرة هنتغتون في ان نترك العسكر لوحدهم الامر الذي يتيح لهم زيادة احترافيتهم و ذلك من اجل تحقيق مهمتهم الاساسية و المتمثلة في ادارة العنف ، اذ اهتم في تركيا يتولون مهام عديدة فضلاً عن مهمتهم الاساسية في ادارة العنف . فمنذ البداية كان اتاتورك قد اعطى الجيش مهمة تحديث تركيا . و بما انه اعطي هذه المهمة و اهتم ببناء الدولة فهو قد فقد المهمة الاساسية التي يفترض به القيام بها الا و هي ادارة العنف اذا لا يحقق معيار هنتغتون في الاحترافية ، و من ثم يؤدي الى فقدان السيطرة العسكرية الفعالة^٢.

و مع ذلك لم يتردد الجيش في الوقوف بوجه حزب العدالة و التنمية عندما وجد خطراً - من وجهة نظره - في ترشيح عبد الله غول لرئاسة الدولة ، في المقابل اهتم الحزب الجيش بانه يرغب في السيطرة على السلطة و بالتالي لابد من الوقوف بوجهه ، وكانت تركيا و كأنها انقسمت الى قسمين قسم يمثل حزب العدالة و التنمية يسعى لنزع و ابعاد سلطة العسكر عن السياسة و يعتمد على ائتلاف

¹ Richard Lim, Ibid ,pp.10,11

²Ibid ,p.13

المجتمع المدني المعادي لسيطرة العسكر على السياسة والذي يساند الحزب في مساعاه هذا ، اما القسم الثاني فيمثله المؤسسة العسكرية التي فشلت في جمع التأييد لوصايتها على السياسة و الدولة ككل.

فقد وقف المثقفون من قادة المجتمع من الديمقراطيين الاشتراكيين ، و الاشتراكيين ، و الليبراليين اما الى جانب حزب العدالة و التنمية او انهم لم يقفوا بوجه سعيه لنزع الوصائية العسكرية ، و ساندت الحركة السياسية الكردية الامر واعطت موافقتها و"استخدمت سلطتها المعنوية ضمن اليسار من اجل كبح الحماس المشبع بالروح العسكرية"، وساعد تردد حزب العمال الكردستاني في اللجوء الى المعارضة المسلحة حزب العدالة و التنمية في تركيزه على الديمقراطية ، كما ان الجيش نفسه لن يكون لديه عدو داخلي يواجهه او يتحجج به من اجل فرض وصائته.

وهناك مجموعة من عوامل السحب تؤثر مجملها في انهاء الدور الوصائي للجيش ، و في تركيا تتمثل عوامل السحب في : اندماج الجيش في نظام السوق النيوليبرالي ، تغير طبيعة الموقف الدولي فيما يخص الدور السياسي للجيش، وانقسام الضباط ايدولوجيا فيما يخص دورهم في السياسة ، و ظهور نخبة جديدة ذات توجه اسلامي في بيروقراطية الدولة. اما فيما يخص عوامل الدفع فتتمثل في: تمكن حزب العدالة و التنمية من اتباع سياسة نزع سلطة العسكر بالتدرج بدون اضطرارها للمواجهة المباشرة معهم، وحصول تحول لدى بعض فئات المجتمع المدني ترفض الوصاية العسكرية ، و تحرك اشخاص في القضاء و البيروقراطية للعمل ضد الوصاية العسكرية^١.

عوامل السحب

¹Koray Caliskan,op,cit,pp.99,100,107

العامل الاول اندماج الجيش في نظام الاقتصاد النيوليبرالي : فمنذ البداية و مع سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية عملت على ربط مصالح الجيش الاقتصادية بالاقتصاد العالمي ، فمنذ الستينيات اقيمت شركة قابضة للضباط و صندوق التمويل المشترك و الودائع للقوات المسلحة الذي كان احد وسائلها في ذلك ، و سعى الضباط لضمان مصالحهم الاقتصادية من خلال نظام السوق و بالذات منذ الثمانينيات سواء المتقاعدين او الذين هم في الخدمة ، و استثمروا في جميع القطاعات ، فقد امتلك الصندوق سابق الذكر ٦٠% من الشركات الموجودة في تركيا كليا او جزئياً ، طبعاً الدخول في علاقات اقتصادية مثل هذه بالنسبة للجيش يؤثر في العلاقات و الافكار التي يعتمدها اذ تأخذ بالتدرج تخضع لاقتصاد السوق و من ثم تؤثر حتى في علاقاتهم و دورهم السياسي . سنة ٢٠١٠ اصبح هذا الصندوق ثالث اكبر شركة في تركيا - و المؤسسة الاقتصادية العسكرية الاكبر في العالم من حيث حجم الاصول و القيمة المالية ، و من ثم اندمج الجيش في السوق الاقتصادية و اخذ يخضع لشروطها ، و هو الامر الذي اوجد "انضباطاً سوقياً لدى الجيش الى حد ان الجيش اختار ان يصدر بيان سياسي مساء كل جمعة بعد اغلاق بورصة اسطنبول" .

ولا يقتصر الامر على الضباط الذين هم في الخدمة ، فالجيش و حفاظاً على مصالحه اخذ يتغلغل في جميع قطاعات الاقتصاد و استخدم الضباط المتقاعدين ليضعهم في مجالس ادارة الشركات القابضة ، ففي سنة ٢٠٠٨ وجد انه يوجد على الاقل لواء واحد متقاعد في مجلس ادارة ١١٨ شركة ، الامر الذي يعني ان هؤلاء و من وراءهم الجيش يؤثرون في النظام الاقتصادي النيوليبرالي، بحكم امتلاكهم عوامل القوة، كما ان النظام الاقتصادي يؤثر فيهم بحكم طبيعته نفسها. اذ لا بد للمؤسسة العسكرية من ان تاخذ عوامل الخسارة و الربح من تدخلها بالحسبان ، فاستيلائها على السلطة يعني تاثر الصندوق و الاستثمارات العسكرية نظراً لان

الاقتصاد التركي بالتاكيد سيتاثر باي تحرك عسكري ، كما ان النخبة العسكرية العاملة في الاقتصاد تصبح في تماس مستمر مع النخبة الاقتصادية و السياسية و التي كانت و الى وقت قريب تعلن رغبتها في الانضمام الى الاتحاد الاوربي و رغبة الجيش نفسه في اتباع النموذج الغربي في التحديث يجعل من القيام بانقلاب امر حرج و صعب بالنسبة له.

العامل الثاني . الموقف الدولي ، اذ تغير الموقف الدولي من تدخل الجيش في السياسة ، فمنذ ١٩٥٢ كانت تركيا جزء من حلف الناتو و نظرا لحاجة الولايات المتحدة اليها اثناء الحرب الباردة كانت تغض النظر عما يحصل فيها من انقلابات - كما انها كانت تغض النظر عن عسكرة النظم بشكل عام - لكن مع نهاية الثمانينيات و بانتهاء الحرب الباردة و بدء الدعوات بالتوجه نحو الديمقراطية اخذت الاجواء الدولية تميل اكثر نحو الحكم المدني و التقليل من السيطرة العسكرية على الحكم .^١ و لا نغفل مطالبة الاتحاد الاوربي لتركيا بمزيد من الديمقراطية من اجل الانضمام اليه .

اما العامل الثالث فقد كان هناك دائما اختلاف ايدولوجي بين الضباط ليس حول ضرورة التدخل من عدمه اذ غالبا ما كان الاتفاق حول التدخل في السياسة ، و الاختلاف هو حول نوعية التدخل و مرحلة ما بعد التدخل ، و يمكن ان نقسم اختلافهم في الرأي الى مجموعتين الاولى تؤمن بضرورة التدخل نظرا لان المجتمع و السياسة في تركيا غير ناضجين بما فيه الكفاية لذا يحتاجون الى من يقودهم ، اما الرأي الثاني فيعتقد ان التدخل العسكري ستكون له نتائج سلبية و لن يحقق التحديث المطلوب . و قد ادى عاملي السحب الاوليين الى جعل كفة الفريق الثاني - عدم ضرورة التدخل العسكري - ترجح ، و قد ادى هذا بالتدريج الى كسر

^١ Ibid ,pp.102,103

التحالف بين الفريق الاول - من انصار التدخل - مع المدنيين الذين يرغبون باستمرار سلطة العسكر على السياسة. و يتضح الانقسام في الجيش من خلال ترك رئيس الاركان لانقلابين سنة ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. و في سنة ٢٠١١ قدم رئيس الاركان مع القادة الكبار استقالاتهم احتجاجا على محاكمات الضباط و التي دبرها فتح الله غولن و دعمها حزب العدالة و التنمية و هو ما يعد تغييراً في المواقف التي يتبعها الجيش اذ كان في السابق يتدخل عندما يحصل كل ما يعتقد انه يمس بسلطته.

عوامل الدفع

و يمكن ان نعد ظهور جيل جديد من الاسلاميين مضاد للنخبة الموجودة في البيروقراطية العامل الذي ساعد في انهاء الوصاية العسكرية ، فقد عمل حزب العدالة و التنمية على استغلال الانتخابات للوصول الى السلطة و من ثم القيام بالاصلاحات التي يرغب بها ، اما الاسلاميين الاخرين فتمثلهم جماعة فتح الله غولن و التي عملت على التغلغل في اجهزة الدولة و من خلال خلق طبقة تابعة لها عن طريق تعليم ابناء الطبقات الفقيرة و فسح المجال امامهم للارتقاء الاجتماعي و من ثم شغل مواقع مختلفة - مدنية و عسكرية - في الدولة مثل الجيش و الشرطة و القضاء ، و من ثم تمكنوا من الارتقاء في اماكنهم بسبب من تحالف غولن من حزب العدالة و التنمية.

لقد عمل حزب العدالة و التنمية على دعم جماعة فتح الله غولن وتغلغلها في مؤسسات الدولة المدنية و القضائية و حتى العسكرية ، كما دعم القضاء و ذلك من اجل التخلص من الضباط العلمانيين في الجيش ، و هنا اخطأ حزب العدالة و التنمية لانه خلق فراغا في الكوادر و تخلخلاً في القوة و التوازن سرعان

ما ملأه انصار غولن^١، و ما ان اختلف حزب العدالة و التنمية مع غولن و جماعته سعى الاخرون للانقلاب على الاول .

و يشكل جميع الاسلاميين في البيروقراطية المدنية عامل سحب لانهم اول شيء كانوا سبب في انقسام شاغلي البيروقراطية الى قسمين علماني واسلامي بعد ان كان علمانياً بحتاً ، و هذا الانقسام يؤثر في جانين الاول ان الاسلاميين اخذوا يشكلون جزء من الشرطة و الجيش و القضاء و من ثم يشكلون قوة تتم استشارتها او تعينتها لاجهاض اي محاولة من العسكريين للاستيلاء على السلطة اذا ما حاول المدنيون الحد من نفوذهم ، و الثاني انهم يشكلون قوة بيروقراطية مناهضة للوصائية العسكرية على الدولة.

وصل اردوغان الى السلطة في وقت كانت عوامل السحب قد اخذت مجراها في السيطرة المدنية على العسكر ، الامر الذي سهل على المدنيين ان يقوموا بزيادة السيطرة المدنية و دفع العسكر بعيد عن السياسة و ذلك من خلال : "نجاح حزب العدالة و التنمية في تنفيذ خطط حذرة في زيادة الهيمنة المدنية بدون ان يوطروها تاطيراً ايديولوجياً ، و ظهور تجمعات مهيمنة في المجتمع المدني مضادة للوصائية ، و الخطوات الاستراتيجية للفاعلين المضادين للوصائية في البيروقراطية العامة^٢ . و من ثم عند حصول محاولة الانقلاب سنة ٢٠١٦ ، لم يكن حزب العدالة و التنمية لوحده امام الانقلاب ، فقد وقف المجتمع السياسي و المدني بقوة امام الانقلاب مشكلين ائتلاف مضاد للوصائية اثناء و حتى بعد المحاولة الانقلابية^٣ .

المطلب السابع - سيناريوهات مستقبل المؤسسة العسكرية

¹ Erhan İçener . Turkey – EU Relations after the Failed July15 Coup Attempt, bilig AUTUMN/2016/NUMBER 79 ,P.71

²Koray Caliskan ,op,cit ,pp.100,103,104

³ مركز الجزيرة للدراسات ، تشريح الفشل ...، مصدر سبق ذكره ، ص٦ ، و كذلك انظر

Koray Caliskan,op,cit,p.100

هل ان المؤسسة العسكرية ستخضع للتغيرات الجارية و لن يكون لها دور مستقبلاً في الحياة السياسية ام انها ستفرض الخضوع و ستعمل على استعادة دورها السابق الذي كان لها ، اي اننا امام سيناريوهين:

سيناريو الخضوع : سيتحقق هذا السيناريو نظرا لان السلطة المدنية برئاسة حزب العدالة و التنمية تمكنت من الحد من سلطات المؤسسة العسكرية من خلال التعديلات التي اجريت على الدستور ، والقاء القبض على عدد كبير من الضباط بحجة المشاركة في الانقلاب او انضمامهم الى منظمة فتح الله غولن التي تعد منظمة ارهابية، واحداث تغيير في نوعية الضباط في المؤسسة العسكرية و طريقة تدريبهم ومن ثم الثقافة التي يكتسبوها و جعلهم خاضعين للسلطة المدنية.

استخدم اردوغان حالة الطوارئ التي اعلنت بعد الانقلاب من اجل تحقيق اهدافه في تشديد قبضته على الحكم والتخلص من خصومه في آن واحد و بالذات العسكريين الذين وضعهم تحت امرته من خلال جعل وزارة الدفاع الوطني هي المرجع الاعلى لسلسلة القيادات العسكرية، اما المدرسة العسكرية فجعلها تحت سلطة وزارة التعليم الوطني، في السابق كان الجيش يتبع رئيس الوزراء والرئيس وليس وزير الدفاع وكان العسكر يسيطرون على نظام تعليمهم¹.

تمت اقالة ٤٥٠٠ ضابط من الجيش منذ محاولة الانقلاب و هذا له تاثير سلبي على الجيش بشكل عام اذ لا يمكن تعويض من يتم صرفه ، مثلاً طياري القوة الجوية و القيادات في القوات الخاصة الذين تم صرفهم ، و الذين يؤثرون في القوة القتالية للجيش التركي بشكل عام و في مواجهة تطورات الاحداث الداخلية مثل مواجهة حزب العمال الكردستاني و ايضاً ضد تطورات الاحداث على الحدود مع سوريا .. اما تاثيره على الصنوف الاخرى فيمكن تعويضه اذ تم تعويض العقداء

¹ Alan Makovsky,op.cit,p.11

و اللوات الذين تم صرفهم عن طريق ترقية الضباط من رتب ادنى الى اعلى ، لكن عملية الترقية هذه بشكل سريع قد تضع الجيش امام مسالة الكفاءة و الخبرة و استحقاق الارتقاء و من ثم تؤثر في مجمل كفاءته^١. و طبعاً من تتم ترقيته بسرعة يدين بالولاء لمن قام بترقيته في معظم الاحيان ، كما ان طموحاته قد تكون في الحفاظ على مهنته و تدرجه الوظيفي فيها اكثر من مستقبل المؤسسة التي يعمل فيها و من ثم لن يعمل على احداث التغيير فهو من البراغماتيين الذين يسايرون الوضع الذي فيه مصلحة له ، كما ان التغيير التقدمي يدرك ان تركيا اليوم تختلف عن تلك التي كانت في السابق و الوضع العالمي و الاقليمي قد اختلف كثيراً و من الصعب ان يتحمل عودة الدور الذي كانت تتمتع به المؤسسة العسكرية في السابق و لابد ان تشغل بزيادة حرفيتها لمواجهة الاخطار التي تواجه الدولة التركية في الوقت الحالي او مستقبلاً ، و من هذه الاخطار التمرد الكردي المتمثل بحزب العمال الكردستاني ، و التطورات الجارية في الدول المجاورة لتركيا في كل من سوريا و العراق .

سيناريو التدخل : و قد لا يكون التدخل فيها كما هو الحال مع غيره من الانقلابات السابقة و انما يكون التدخل لوقف الجمود في الحياة السياسية ، فانطلاقاً من تغيير طريقة انتخاب الرئيس في الدستور و التي اصبح على اثرها ينتخب من الشعب بشكل مباشر و ليس من قبل البرلمان كما كان في السابق ، اصبح كل من الرئيس و البرلمان ينتخب من الشعب بشكل مباشر و من ثم مرجعيتهما واحدة او بالاحرى اساس مشروعيتهما واحدة و هي الشعب ، لكن هناك امكانية لان يحدث شلل في العمل السياسي عندما تتصادم ارادات هاتين الجهتين . اذا كانت من جهتين سياسيتين مختلفتين و متعارضتين - و اختلاف

¹ Lars Haugom, op, cit, P.4

وجهاً نظرياً حول موضوع معين عندئذ يتحجج كل منهما بمصدر مشروعته و انه منتخب من قبل الشعب الامر الذي يهدد بنوع من الجمود السياسي عند اختلاف وجهات النظر و بالذات عندما يكون الرئيس من حزب مختلف عن حزب الاغلبية في البرلمان ، و هنا نكون امام معضلة سياسية قد تدفع المؤسسة العسكرية للتدخل من اجل حل المشكلة كما حصل في بعض الدول مثل تشيلي سنة ١٩٧٣ عندما حصلت مواجهة بين الحكومة و المعارضة و تمسك كل طرف برأيه الامر الذي ادخل البلاد في حالة من الجمود السياسي عندئذ تدخل الجيش بانقلاب عسكري و اسقط الحكومة^١ ، و هنا من الممكن ان تتدخل المؤسسة العسكرية التي سبق لها ان قامت اكثر من مرة انقلاب عسكري بحجة حماية الاسس الكمالية التي قامت عليها الدولة .

او قد لا ترضى المؤسسة العسكرية عن السياسة التي تتبعها السلطة المدنية وبالذات في الامور التي تتعلق باختصاصات المؤسسة العسكرية نفسها سواء في خوض الحروب من عدمها او حتى في نظام الترقيات الخاص بها او احوال الضباط الى التقاعد ، او في ضوء السياسة الخارجية التركية و بالذات فيما يخص دول الجوار، اذ تمكن العسكر لمدة طويلة من الحد من سياسة المغامرة فيها ، لكن مع ضعف التأثير العسكري اخذت تركيا تميل لاتباع سياسة اكثر تدخلاً في دول الجوار^٢ . و هنا من الممكن ان يتدخل الجيش لحماية للمؤسسة العسكرية من الدخول في حرب تستنزفها و تستنزف طاقتها و تشغلها في حروب خارجية . المشكلة الآن ان الضباط من قادة الجيش مشغولون بضمان عدم سجنهم اكثر من اهتمامهم بمقاتلة داعش ، اما الضباط الذين تمت ترقيتهم فلا يمتلكون الخبرة

¹ Peri Uran., op.cit, p.4.

²A.Kadir Yildirim. How Erdogan may exploit Turkey's failed coup ,The Project on Middle East Political Science,p.12

والكفاءة التي يمتلكها سابقوهم و الذين سبق لهم العمل في مواجهة داعش او غيرها^١.

فالمؤسسة العسكرية تمر بمرحلة حرجة من حياتها بعد محاولة الانقلاب الفاشلة ٢٠١٦ ، صحيح انها تمر بصعوبات منذ مدة ليست بالقليلة شهدت فيها تطهير و صرف من الخدمة واعتقالات للضباط ، و يتعلق الخطر الذي احاط بالمؤسسة العسكرية ككل - بعد محاولة انقلاب ٢٠١٦ - باجزائها واجهزتها فضلا عن اشخاصها ومن ثم وظيفتها ودورها، فمثلا تمت اعادة هيكلة المجلس العسكري الاعلى ، اصبحت السلطات التي كانت تابعة لرئيس هيئة الاركان بيد وزير الدفاع - و هو شخصية مدنية . بقي رئيس الاركان خلوصي اكارفي موقعه و يعد البعض انه اثبت ولاءه لانه رفض الانصياع لاوامر الانقلابيين الذين طالبوه تحت تهديد السلاح بقراءة بيان الانقلاب و التوقيع عليه ، كما بقي رؤساء القوات البرية و البحرية و الجوية ، اما بقية الضباط الكبار فهم لا يعرفون مصيرهم اذ انهم مهتدين في كل لحظة بالطرد او بالحبس لذلك لا يستطيعون في هذه المرحلة التفكير بالجيش و وظائفه و مصالحه ، فمصالحهم الشخصية و الوظيفية هي السائدة و لها الاولوية في هذه اللحظة الحرجة^٢.

بالنسبة للجيش التركي فانه سيحتاج وقتا طويلا لكي يصلح ما احده انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ ، فهو لا يظهر فقط عدم تمكن القيادات من السيطرة على من هم تحت امرتهم و انما ايضا يظهر . ان صحت الرواية الرسمية بتغلغل غولن و تعاليمه الى الجيش - تغلغل الدين الى المؤسسة العسكرية و التي يفترض بها انها مؤسسة علمانية و مناط بها حماية العلمانية في الدولة^٣ ، و هو امر له تاثير بعيد

¹W. Andrew Terrill,op,cit,p.4

² Ibid,p.3

³ Lars Haugom,op,cit,p.4

المدى فكما تغلغت جماعة فتح الله غولن من الممكن ان تغلغل جماعات دينية اخرى .

ولا ننس ان هناك قلة معرفة لدى البيروقراطية بالقضايا العسكرية والدفاعية الامر الذي يخلق فجوة بين الطرفين فحتى لو اصبحت وزارة الدفاع تمتلك سلطات اكبر في مواجهة القوات المسلحة ، سيكون امامها وقت طويل كي يمتلك الموظفون المدنيون الخبرة الكافية في الشؤون العسكرية وقضايا الدفاع وبالتالي لن يكون امامهم سوى الاعتماد على العسكريين، وينطبق الامر ذاته على جامعة الدفاع الوطني اذ تحتاج الى المعرفة العسكرية التركية القائمة ولربما ستلجأ الى الضباط العسكريين الذن تم صرفهم نتيجة محاكمات المطرقة الحديدية و الذين سيكونون بعيدا عن محاولة الانقلاب الاخيرة بحكم ابتعادهم عن مجال العمل العسكري، معظم هؤلاء الضباط من العلمانيين لكنهم من المتشككين في اعتماد تركيا على الغرب لتحقيق احتياجاتهم الدفاعية و يدفعون باتجاه تقوية تركيا لعلاقتها مع روسيا .

الخاتمة

لن يكون للمؤسسة العسكرية الدور الذي كانت تتمتع به في السابق، ولن تكون القائد الذي يقود الامة نحو العلى، فقد تراجع دورها كثيرا، اذ عملت السلطة المدنية بزعامة حزب العدالة والتنمية على انتزاع السلطات التي تمتعت بها المؤسسة العسكرية بالتدريج وصولا الى تحكم السلطة المدنية بها ذاتها و ليس فقط منعها من التدخل في الشؤون المدنية بحجة الحفاظ على الدولة و الكمالية. فلم تعد المؤسسة العسكرية تتمتع بالاستقلالية التي كانت لها في السابق، فضلا عن تسريح الكثير من قياداتها و مقاضاة القسم الاخر. وتم تغيير القوانين التي كانت تعطيها صلاحيات

¹Ibid . P.6

التدخل في الشؤون السياسية، فلم تعد لها القدرة على التحكم في القوانين التي تصدر، وسحبت منها صلاحيات التدخل في التعليم والاعلام، لا بل انها وفي ضوء التعديلات الاخيرة التي حدثت بعد محاولة انقلاب تموز ٢٠١٦ اصبحت لا تسيطر على التعليم داخل المؤسسة العسكرية نفسها، وتم احلال ضباط جدد ممن يدينون بالوفاء لحزب العدالة والتنمية محل الضباط الذين تمت اقالتهم وانشغل القسم الاخر بمحاولة الحفاظ على موقعه ووظيفته في المؤسسة العسكرية في ظل حالة عدم الاستقرار التي تمر بها. وفي نفس الوقت تم تعزيز السلطة المدنية و تحويل النظام الى رئاسي واعطي في ظلله الرئيس صلاحيات واسعة و منها مرجعية رئاسة الاركان، وفي الجمل وللمدى القريب والمتوسط مع بقاء العوامل الدولية على حالها لن يكون بإمكان المؤسسة العسكرية التركية ان يكون لها دور كما كان في السابق في الحياة السياسية، لا بل انها ستأخذ بالتراجع و ستتشغل او تهتم بامور اخرى مثل انشغالها بمتابعة نشاط حزب العمال الكردي و تواجهه في اراضي الدول المجاورة ومحاولة القضاء عليه نهائيا فضلا عن انشغالها بترتيب اوضاعها الداخلية من اجل الحفاظ على تماسكها كمؤسسة قائمة و ربما بمرور الزمن تتحول الى مؤسسة احترافية بحتة تتبع و بشكل كامل السلطة المدنية ايا كان شكلها .

المصادر :

- جنكيز تشاندار . القومية الاسلامية التركية و نهاية "النموذج التركي"، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع ١١٠ ، ربيع ٢٠١٧
- جهاد نوفل . تركيا نحو تشكيل سياسي جديد ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ع ١٠١ ، شتاء ٢٠١٥
- رئاسة وزراء الجمهورية التركية .مستشارية النظام العام و الامن .مجموعة عمل سياسات التحول الديمقراطي .الثورة الصامتة .حصاد التغير و التحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢ .٢٠١٢، ترجمة طارق عبد الجليل واحمد سامي العايدي ،تركيا ٢٠١٣ ، ط٢
- رنا عبد العزيز الحماش . النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية ٢٠٠٢ - ٢٠١٤ ، المستقبل العربي، العدد ٤٤٩ ، تموز/يوليو ٢٠١٦

شوكت سعدون .تركيا بعد الحرب الباردة (ملء الفراغ) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، ، بيروت ، العدد

٢٠١٤ ، شتاء ربيع ، ٤١ ، ٤٢

مركز الجزيرة للدراسات .تشريح الفشل: بنية الانقلاب التركي و دينامياته وتداعياته ، تقدير موقف ، ٢٠ تموز

يوليو ٢٠١٦ .

معمر خولي . الاصلاح الداخلي في تركيا ، المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، الدوحة ، تموز /يوليو

٢٠١١

A.Kadir Yildirim. How Erdogan may exploit Turkey's failed coup in: Turkey's coup attempt The Project on Middle East Political Science,POMPES briefings,30 ,august 2016, https://pomeps.org/wp-content/uploads/2016/08/POMEPS_BriefBooklet30_Turkey_Web.pdf

Alan Makovsky. Erdoğan's Proposal for an Empowered Presidency, March 2017,Center For American Progress, WWW.AMERICANPROGRESS.ORG

Begüm Burak.The Role of the Military in Turkish Politics:To Guard Whom and From What?,European Journal of Economic and Political Studies,ejeps-4(10)2011, <http://www.acarindex.com/dosyalar/makale/acarindex-1423880526.pdf>

Carol Migdalovitz .Turkey's 2007 elections :crisis of identity and power ,CRS report for congress ,order code RL34039, congressional research service,July 2007, <https://fas.org/spp/crs/mideast/RL34039.pdf>

Cengiz Aktar . Avoidance of a Political Crisis in Turkey , Mediterranean Politics,turkey,2008,<http://www.iemed.org/anuari/2008/aarticles/EN210.pdf>

Erhan İçener . Turkey – EU Relations after the Failed July15 Coup Attempt,bilig,AUTUMN/2016/NUMBER79,

<http://bilig.yesevi.edu.tr/yonetim/icerik/makaleler/1412-published.pdf>

Francesco F Milan . Turkey: What Hides Behind a Failed Coup Attempt,

The RUSI Journal,August/September2016,vol161,no.4,

<http://dx.doi.org/10.1080/03071847.2016.1228291>

Intercultural Dialogue Platform ,The Failed Military Coup in Turkey and The Mass Purges, Brussels ,November 2016, <http://admin.dialogueplatform.eu/wp-content/uploads/2016/11/Turkeys-failed-coup-and-the-aftermath.pdf>

Kemal Kirişçi. On democracy after the Turkish referendum, Wednesday, April12,2017,brookings institution, <https://www.brookings.edu/podcast-episode/on-democracy-after-the-turkish-referendum/>

Koray Caliskan . Explaining the end of military tutelary regime and the July 15 coup attempt in Turkey, Journal of Cultural Economy,vol 10:no.1, ,january 2017

<http://dx.doi.org/10.1080/17530350.2016.1260628>

Kristin Fabbe. Why there are so many conspiracy theories about the Turkish coup,The Project on Middle East Political Science,August 2016

https://pomeps.org/wp-content/uploads/2016/08/POMEPS_BriefBooklet30_Turkey_Web.pdf

https://pomeps.org/wp-content/uploads/2016/08/POMEPS_BriefBooklet30_Turkey_Web.pdf

Lars Haugom. Turkey after the coup attempt, IFS Insights 4/2016, Norwegian Institute for Defence Studies, Oslo 2016

https://brage.bibsys.no/xmlui/bitstream/handle/11250/2424945/IFS_Insights_4_2016_Haugom.pdf?sequence=1

Meliha Benli Altunışık .TURKEY'S SECURITY CULTURE AND POLICY TOWARDS IRAQ, PERCEPTIONS • Spring 2007. <http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/MelihaAltunisik.pdf>

Metin Gurcan and Megan Gisclon. WHAT IS THE TURKISH MILITARY'S STRATEGIC IDENTITY AFTER JULY 15?, Istanbul Policy Center Sabanci University-Stiftung Mercator Initiative September 2016.

Ozan O. Varol .The Democratic Coup d'E'tat ,Harvard International Law Journal , Volume 53, Number 2, Summer 2012, www.harvardilj.org/wp-content/uploads/2012/10/HLI203.pdf

Peri Uran. Turkey's Hasty Constitutional Amendment Devoid of Rational Basis:From a Political Crisis to a Governmental System Change , Journal of Politics and Law,March 2010,vol,3no.1 www.ccsenet.org/jpl

Philip H. Gordon, Omer Taspinar.Turkey on the brink, The Washington Quarterly, Volume 29, Number 3, Summer 2006, <http://muse.jhu.edu/journals/wq/summary/v029/29.3gordon.html>

Richard Lim The Paradox of Turkish Civil Military Relations CESRAN Papers No: 01 | March 2011,the center for strategic research and analysis

Senem Aydın-Düzgit,Yaprak Gürsoy. International Influences on the Turkish Transition to Democracy in 1983, Center on Democracy, Development, and The Rule of Law ,Freeman Spogli Institute for International Studies, Stanford University, October, 2007, <http://cddrl.stanford.edu/>

Seyyed Vali Reza Nasr.The Rise of "Muslim Democracy",Journal of Democracy, Volume 16, Number 2, April 2005. <http://muse.jhu.edu/journals/jod/summary/v016/16.2nasr.html>

The Independent Commission on Turkey.Turkey in Europe The Imperative for Change, Third Report of the Independent Commission on Turkey,March2014, https://www.independentcommissiononturkey.org/pdfs/2014_english.pdf

The 2017 Constitutional Referendum in Turkey APRIL 2017 ,DAILY SABAH CENTRE FOR POLICY STUDIES. www.dailysabahcentre.com

W. Andrew Terrill. Strategic Insights: The Great Purge and the Future of the Turkish Military, strategic studies institute ,United States Army War College ,August 2016, <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/index.cfm/articles/The-Great-Purge-Futur>

Zeyno Baran.Turkey Divided ,Journal of Democracy,Volume 19,Number1,January 2008.

www.muse.jhu.edu/journals/jod/summary/v019/19.1baran.html.